حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية
" دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم "

د.هـــالة منصور*

أستاذ علم الاجتماع المساعد بقسم العلوم التأسيسية– بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

المستخلص

ظهر مفهوم رأس المال الإجتماعي مع كتابات كل من "أليكسيس دي توكفيل Tocqviell" و"ليدا هانيفان lida Hanifan " و"جيمس كولمان James Coleman" وفي مرحلة لاحقة مع " روبرت بوتنام" وفي العقدين الأخيرين تبنَى البنك الدولي والهيئات الدولية لمصطلح رأس المال الإجتماعي ورأس المال المؤسسي ودورهما في الإنتاجية ومكافحة الفقر وتعزيز الثقة والاحترام داخل المجتمع، وكون أن تراكمهما يؤدي حتماً إلى خلق نواة إستراتيجية للتنمية البشرية المستدامة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

مقدمة:

ظهر مفهوم رأس المال الإجتماعي مع كتابات كل من " أليكسيس دي توكفيل Tocqviell" و"ليدا هانيفان lida Hanifan " و "جيمس كولمان James Coleman" وفي مرحلة لاحقة مع " روبرت بوتنام" وفي العقدين الأخيرين تبنَى البنك الدولي والهيئات الدولية لمصطلح رأس المال الإجتماعي ورأس المال المؤسسي ودورهما في الإنتاجية ومكافحة الفقر وتعزيز الثقة والاحترام داخل المجتمع، وكون أن تراكمهما يؤدي حتماً إلى خلق نواة إستراتيجية للتنمية البشرية المستدامة .

أولا : إشكالية الدراسة

أضحى طرح قضية التنمية أحد أهم القضايا في عالم اليوم فأصبحت ركيزة لاهتمام العديد من الباحثين في الفكر التنموي الحديث هذا ما أدى إلى استدعاء حقيقة هامة يأتي مؤاداها في أن " البشر هم صانعوا التنمية ويجب أن يكونوا هدفها" [١]. وهنا يُثار رأس المال الاجتماعي وهو أكثر صور رأس المال غموضاً، ربَما لأنه يتعلق في الأساس بقيم غير ملموسة، في حين تتعلق الصور الأخرى لرأس المال بظواهر يمكن تمييزها وقياسها بسهولة وبشكل مادي، فرأس المال المادي "Physical capital" [٢] يندرج في إطاره ثلاثة أصناف فرعية وهي رأس المال الطبيعي (الأرض المياه، موارد الطاقة، المعادن...)، ورأس المال المالي (أرصدة مالية ونقدية للإستهلاك والادخار...)؛ ورأس المال الإنتاجي (معدات، آلات، موارد مادية وعينية...)، وهذا النوع من رأس المال هو الصورة الأكثر تجسَداً من صور رأس المال إذ أنه ينطوي على عناصر يمكن تمييزها وقياسها بسهولة .

أما رأس المال البشري فينطوي على مجموع الخبرات والمعارف والطاقات والحماس والإبداع والصفات التي يمتلكها العاملون في الشركة ويستثمرونها في العمل، فهو يشمل كل المهارات الفنية والتكنولوجية والشهادات والدرجات العلمية وكل مقدرة تمكن الأفراد ــ من خلال استخدامها وتطويرها من تحقيق مكاسب مادية أو أدبية، وفي هذا يكون رأس المال البشري ــ كما هو واضح ــ أقل في ماديته من رأس المال المادي، أما فيما يتعلق برأس المال الإجتماعي فهو يعد أقل صور رأس المال تجسَداً، إذ يشير إلى مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة تحكمها عدد من القيم والمعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون وهذه كلها قيم مجردة يصعب قياسها كميا، كما يصعب تمييزها بشكل دقيق، وهو الأمر الذي جعل البعض يعتبر مفهوم رأس المال الإجتماعي بأنه مفهوم غامض حتى وصل بأحدهم أن شبهه بـــ" الكلمات المتقاطعة "، في حين نظر إليه آخرون باعتباره"علاجاً لجميع المشكلات"[٣] .

ينطوي" رأس المال الاجتماعي" على شقين وهما أولا الرأس المال و وثانيا الجانب الاجتماعي ، ويشار إليه على أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأس المال الاجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة ، ويشير الجانب الإجتماعي إلى حقيقة بديهية مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يكون فردا بذاته ــ كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري ، وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الإنضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا ورصيد اجتماعي[٤] .

وعليه فإن أهمية رأس المال الاجتماعي تتراءى لنا من حيث كونه يمثل أحد ركائز الإنتاج بمفهومها الجديد والمركب ، ذلك ما يجعلها البيئة الصالحة لتحقيق لنموَ إقتصاديَ مستدام، وعلى صعيد آخر يعزز رأس المال الاجتماعي الثقة واحترام التقاليد بين أفراد المجتمع، هذا على غرار مأسسة العمل الجمعي وتعزيز الديمقراطية عبر إحياء الشبكات المدنية وهو ما يتمظهر فيما سماه " توكفيل " فن الترابط المدني" وتكريس الديمقراطية التساهمية ودولة الحق والقانون، كما أن الميزة الأهم لمسؤولية رأس المال الاجتماعي تتراءى في الاقتصاد الكلي كونه يُيسر المعاملات الإقتصادية والتجارية ويخفض تكلفة نقل السلع والخدمات وهو الأمر الذي سيؤدي حتما إلى خلق نواة إستراتيجية للوصول إلى تنمية بشرية مستدامة(٥).

وماهو جدير بالذكر أن الدارسين المهتمون برأس المال الاجتماعي يختلفون حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم، ففي الوقت الذي يعتقد بعضهم أن الجذور الأولى للمفهوم تعود إلى كتابات " توكفيل" عن الديمقراطية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر حين أشار" توكفيل " إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة، فإن آخرين يعتقدون أن البداية الحقيقية تعود إلى كتابات هانيفان (Hanifain) في ١٩١٦م، والتي ربطت بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية محددة (٦)، وقد نظر"هانيفان" إلى رأس المال الاجتماعي على أنه الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس والتي تضم "حسن النية، والزمالة، والتعاطف،الاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات والذين يشكلون وحدة اجتماعية، والمجتمع الريفي الذي يكون مركزه المنطقي في المدرسة" .

غاب المفهوم مرة أخرى بعد "هانيفان"، عاد طرحه مجددا في عقدي الستينات من القرن الماضي من خلال كتابات "جان كالوب" و" لوري جيرمين" وألقى الضوء عليه في أواخر السبعينات مع ظهور كتابات " بيير بورديوBourdieu " والذي عرف رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الموارد الممكنة التي تتوافر للشخص عن طريق شبكة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة تسهم في تحقيق مصالحه ومن رصيد القوة والهيبة لديه " (٧)، وقد ذهب " بورديو" إلى أن رأس المال الاجتماعي لا يعدو إلا أن يكون شكل واحد من أشكال رأس المال (الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، والرمزي). وبعد "بورديو" جاءت كتابات "جيمس كولمان " خلال الثمانينات عن رأس المال الاجتماعي في إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي في سياق نظرية " الاختيار الرشيد Rational choice " المعروفة لدارسي الاقتصاد (٨) وقد ذكر "**كولمان**" أن رأس المال الاجتماعي "يعرف بوظيفته على أنه ليس كياناً واحداً ولكنه مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات مع وجود عنصرين مشتركين، إنها جميعا تتألف من بعض جوانب البنى الإجتماعية وتسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة سواء أكانوا أشخاصا أو شركات ــ داخل البنى (٩) "، وبحسب" كولمان" يختلف رأس المال الاجتماعي عن صور رأس المال الأخرى لأنه "لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وإمكان الحصول على المعلومات والمنافع" (١٠).

ويذهب الكثيرون إلى التوافق على أن رأس المال الاجتماعي يعبر عن " الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكوَنها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي لخدمة أهدافهم المشتركة، ووفقا لهذا التعريف، ينطوي رأس المال الاجتماعي على العناصر والمكونات الآتية:

١-بناء اجتماعي يتضمن جماعات الجيرة والأصدقاء والنوادي وما يطلق عليه المساعدة الذاتيةSelf-help ، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها.
٢-مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في إطار هذا البناء، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة والتبادلية والإلتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات .
٣-فائض من الموارد والبشرية يمتلكها أفراد الجماعة .
٤- مجموعة الأفراد الذين ارتضوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي، شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم، بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة .
٥-مجموعة الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها(١١).

ووفقا لم سبق وفي سياق الحديث عن الرأسمال الاجتماعي ذاك الذي ارتبط ببواكير التنمية المجتمعية تلك التي تتضمن تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، وبالتالي فقد جاء مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة، والتي تستند على ان التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سـلع وخدمات مادية، إذ كلما استطاع الفرد ان يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته، وبالتالي زادت رفاهيته، وهنا تتحقق التنمية . إلا انه مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر، وليس حياتهم فحسب . وهو ما أكدت عليه الاصدرات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل : الفقر البشري: والمقصود به ليس فقر الدخول، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها، مثل: عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الآخرين، والمساواة بين الجنسين، والأمن البشري ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة، بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة أخرى للأمن منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي . وفي ظل هذه المتغيرات والتي تستدعي قيام الجمعيات الأهلية بدور رئيسي في التنمية وفي إطار تفعيل البنك الدولي لمشاركة أفراد المجتمعات المحلية لتحقيق التنمية طرح البنك الدولي مفهوم رأس المال الاجتماعي للإشارة "إلى العلاقات المجتمعية التي تسمح للجهات الفاعلة بتعبئة الموارد التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع في مجمله أو مجموعة محددة منه، وتحقيق الأهداف المشتركة" كذلك أسهم البنك الدولي في عمل دراسات عديدة هدفها دراسة رأس المال الاجتماعي كعنصر من عناصر التنمية في المجتمعات المختلفة كذلك كيفية قياسه(١٢).

ويعد البنك الدولي من أوائل الهيئات التي كرثت للاهتمام بماهية الرأسمال الاجتماعي في نهاية التسعينات فى القرن العشرين، حيث أتت دراسة بعنوان" **دراسة رأس المال الاجتماعي في دراسات العمل الاجتماعي**" في مقدمة الدراسات التي تناولها البنك الدولي والتي أكدت على أن رأس المال الاجتماعي ثروة مهمة لكنه لا يعتبر العلاج الأمثل لمحاربة الفقر حيث تأتي الروابط الاجتماعية كالعائلة و الأصدقاء و الجيران في مقدمة الروابط التي يمكن أن تستخدم لتوفير الخدمات وتقديم الدعم وما يطبق على الأفراد يمكن أن يطبق على المؤسسات حيث أن العلاقات الاجتماعية قد تكون قادرة على إيجاد تفاوض أكثر فاعلية للتحديات المتنوعة التي يمكن أن تواجهها تلك المؤسسات عند إنجاز أهداف النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية(١٣).

ولما كانت منظمات المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل أكثر تحديدا هي أحد المنابر الشرعية التي يستطيع أفراد المجتمع من خلالها تفعيل المشاركة في التنمية المجتمعية ، إنها أيضا تعد بمثابة آلية لتجميع المواطنين وتنظيمهم من أجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية التنموية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا. ومن ناحية أخرى فهناك عدة عوامل أدت إلى زيادة الاهتمام بالمجتمع المدني ومنظماته ومنها انحسار دور الدولة وتضخم التوقعات من القطاع غير الحكومي وضعف رأس المال الاجتماعي انتصار الرأسمالية وسيطرة السوق الحرة وتأثيرات العولمة وتآكل سيادة الدولة القومية في ظل العولمة(١٤) .

إذاً نحن أمام دوراً تنموياً لمنظمات المجتمع المدني يتمثل في كونه إطاراً تعبوياً لتنظيم المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في العملية التنموية المعتمدة أساساً على البشر.ناهيك عن دورها في تنمية رأس المال الاجتماعي حيث تدفع الثقة والرغبة في تعاون الأشخاص لتكوين مجموعات ومنظمات تمهيداً لتحقيق الأهداف المشتركة، حيث أن رأس المال الاجتماعي بغض النظر عن أسسه ومصادره ييسر التعاون داخل نطاق المجتمعات، وهو بعبارة أخرى، يسمح بالقيام بالعمل الجمعي وبالتالي يساعد على دفع عجلة التقدم داخل المجتمعات. فهو على عكس رأس المال المادي يهتم بالأبعاد الاجتماعية حيث أنه نتاج التفاعلات اليومية المتعددة بين البشر لذلك تختلف مؤشراته تبعاً لرؤية الباحث وكذلك تبعاً لاختلاف أيدلوجية المجتمعات (١٥).

فمصر بالرغم من أنها تمتاز بامتلاكها قاعدة موارد بشرية والتي تعتبر واحدة من أهم الأصول التي تمتلكها هذه الدولة، إلا أن فلسفة العمل الجمعي لا تزال غائبة عن الواقع المجتمعي في مصر(١٦)، وهو ما تنشده الدراسة حيث أنها تطبق الدراسة على الجمعيات الأهلية كأحدى منظمات المجتمع المدني وذلك ما يميزها عن غيرها من المنظمات حيث أن دورها الفعال في زيادة قدرة المجتمع المحلي على إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات التي تواجه أفراده من خلال تعرفها على موارد وإمكانات المجتمع واستثمارها والاستفادة منها في إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات، كذلك ما تملكه من مرونة في قوانينها ولوائحها ذلك لأنها تعبر عن مشاركة الأفراد في خدمة مجتمعهم وكذلك رغبتهم في إشباع حاجاتهم التي لم تتكمن الدولة من توفيرها لهم من أجل النهوض بهذا المجتمع وذلك من خلال إطار إداري تنظيمي. حيث أكد الباحثين أن "تنمية المجتمع" لن تعطي النتيجة المطلوبة إلا بعد تقوية العلاقات الرسمية والبناء التحتي والتنظيمي للمجتمع ولبناء قدرة المجتمع لإدارة وتبني تغيير المجتمع (١٧).

ثانيًا : أهمية الدراسة:

- تمثل الدراسة إسهامًا مهما في علم الاجتماع السياسي ؛ فليس هناك إلا نادرا من دراسات تناولت قضية رأس المال الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يؤديه من أجل زيادة فاعلية دور منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة.
- إيضاح أهمية رأس المال الاجتماعي ودور المجتمع المدني تحقيق التنمية في المجتمع.
- قياس مدي قيام الجمعيات الأهلية بتكوين الشبكات الاجتماعية لزيادة فاعليتها داخل المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد طبيعة القوى الاجتماعية التي تشكل الشبكات الاجتماعية داخل الجمعيات الأهلية وفق معايير رأس المال الاجتماعي.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في "محاولة الكشف عن دور رأس المال الاجتماعي في زيادة فاعلية المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل أخص " تحديد مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي داخل المجتمع بشكل عام والقيادات النسائية التي تعمل في مجال التنمية "

رابعًا : تساؤلات الدراسة :

ووفقًا لما سبق من أهداف فإنه يمكن صياغتها في عدة التساؤلات:

١- ماهو واقع ودور رأس المال الاجتماعي داخل الجمعيات الأهلية ؟

٢- ما طبيعة الدور التنموي الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي لزيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في اللاسهام في التنمية المستدامة ؟

٣- ما هي عوامل ومصادر تكوين رأس المال الاجتماعي ؟

٤- ما العقبات التي تحول دون تراكم أو تفعيل رأس المال الاجتماعي داخل تلك الجمعيات؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة

١- مفهوم رأس المال الاجتماعي:

يأتي ظهور مفهوم رأس المال الاجتماعي في مناقشات " ليدا هانيفان" في عشرينيات القرن العشرين وقد تراءى ذلك في كتابه (المركز الاجتماعي للمدارس الريفية) عام١٩١٦، وكتابه الآخر (المركز الاجتماعي) عام١٩٢٠، والذي أشر فيه لأهمية اشتغل النوايا الحسنة والصداقة، والعطف والتواصل الاجتماعي بين سكان الريف، فمثلت تلك القيم عنده المضامين الأولية لمفهوم رأس المال الاجتماعي(١٨). ثم بعد ذلك شهد المفهوم مرحلة من الاختفاء بعد "هانيفان" إلا أنه عاود الظهور مجددًا علي الساحة الأكاديمية منذ عقدي الستينيات من القرن الماضي من خلال كتابات الأنثربولوجي السويدي Hannerz هانرز عام ١٩٦٩ في دراسته للأحياء الحضرية الفقيرة وأشار إلى " شبكة العلاقات الاجتماعية الطبيعية غير الاقتصادية تمكن من توزيع المعلومات والثقة وتعمل على الكشف عن الموارد التي تظهر في الدعم الذي يتبادله الأصدقاء كجزء من تحمل الفقر"(١٩).

وأشار له أيضا كلا "جان كالوب" و "لوري جيرمين"حيث وظف "لوري" في نهاية مقال بعنوان " نظرية الدينامية لاختلاف الدخل العنصري". وقد ظهر هذا المقال في عام

١٩٧٧ "النساء والأقليات والتمييز في العمل" التي سعى فيها "لوري" إلى شرح " الآليانية (نسبة إلى الآلة) للتمييز السابق ضد العمال السود والمكاسب المحتملة للأجيال الحالية والمستقبلية من العمال السود(٢٠)، ومن ثم فإنه من الثابت أن مفهوم رأس المال الاجتماعي لم يحظ باهتمام علي نطاق واسع إلا في أواخر السبعينيات حيث واستخدم " بيير بورديو " عام١٩٧٢ رأس المال الاجتماعي في الإشارة إلى "مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تتيح للفرد الشعور بالانتماء لجماعة ما والتي تؤسس على أساس علاقات المعرفية والاعتراف المتبادل" (٢١).

وفي التعريف الأكثر تحديدا لرأس المال الاجتماعي لـــ "بيير بورديو" يذهب إلى أنه مجموع الشبكات والموارد التي تتيح لهم إمكانية الوصول هي مركز الاهتمام، فرأس المال الاجتماعي هو " مجموع الموارد الفعلية أو الافتراضية التي تعود بالنفع علي الفرد أو الجماعة من خلال فضيلة امتلاك شبكة دائمة من علاقات أكثر مؤسسية من المعارف "والاعتراف المتبادل" ويشدد هذا التعريف علي أن رأس المال الاجتماعي ينتج عن طريق ممارسات الربط الشبكي، فيجب أن تكون الشبكات قائمة بحيث يمكن الربط "والتجسير" للوصول إلي الموارد التي لا يمكن الوصول إليها بخلاف ذلك(٢٢).

وفي ذات الصدد يذهب البعض إلى رؤية رأس المال الاجتماعي لدي "بورديو" باعتباره ديونًا رمزية، تعطي للفاعل خطوة اجتماعية، وقدرة علي الفعل ورد الفعل في غاية الأهمية، تبعًا لنوعية وكمية ارتباطاته، وعلاقاته مع الأفراد الآخرين، وهو بذلك ليس سوي مجموع الموارد الحالية أو الكامنة التي يحصل عليها المرء نتيجة استثماره لشبكة علاقات دائمة من المعارف المتبادلة القديمة أو الجديدة والممأسسة إلي حد ما(٢٣).

كما إشاح اللبس عنه جيمس كولمان James Coleman عام ١٩٨٧ من خلال تعريفه على أنه " جملة الشبكات الاجتماعية ونظم العلاقات المتبادلة ومجموعة من القواعد أو مستويات الثقة القائمة بين الأفراد والتي تقع داخل الأسر والمجتمعات المحلية على حد سواء والموارد والخبرات التعليمية والثقافية والاجتماعية للمجتمع . ووجهة نظر " كولمان" مفيدة لدراسة الرأسمال الاجتماعي ، وخاصة الطريقة التي يلاحظ بها رأس المال الاجتماعي وذلك لأنه يضيف مجموعة من الضروريات الاجتماعية الملازمة للعلاقات بين الأفراد، وبالنسبة له يتم إنشاء رأس المال الاجتماعي من العلاقات التي تحدث داخل الوحدة الاجتماعية والتي يمكن أن تتضمن أي شيء من العلاقة بين شخصين إلي العلاقات داخل الجماعة أو المجتمع الأكبر، وليس هناك عنصر محدود ووحيد يمكن أن يطلق عليه رأس مال اجتماعي بدلًا من ذلك هناك أنواع مختلفة من العناصر أو الموارد التي تنبثق من ديناميات العلاقة، ويتجسد رأس المال الاجتماعي في عناصر أو مكونات هذه العلاقات، وتتمثل الموارد الاجتماعية في شكل التزامات ومعلومات ومعايير، أو علاقات السلطة، وكلها تشكل الوسائل التي بها يدفع الأشخاص مصالحهم قدمًا .

يذهب روبرت ديفيد بوتنام "obert David Putnam " إلى أن رأس المال الاجتماعي يشمل في معناه التضامن وإعادة إنتاج الجماعة (٢٤)، ويتضح ذلك من خلال سمات التنظيم الاجتماعي والتي تتراءى في الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تعمل على التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة، وتكمن قوة رؤيته هذه في الطريقة التي يسعي بها إلي الجمع بين مختلف جوانب مفهوم رأس المال الاجتماعي فيعامل "بوتنام" رأس المال الاجتماعي باعتباره مزيجًا من المعايير الاجتماعية(٢٥) .

وعلى الرغم من جملة التعريفات السابقة إلا أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لرأس المال الاجتماعي إلا إن البعض قد استخدمه للإشارة إلى " درجة التماسك وجودة وكمية العلاقات الاجتماعية في مجتمع محدد "ويتضمن رأس المال الاجتماعي على ذلك مكونين: (مكون بنائي، ومكون معرفي). يتضمن المكون المعرفي توقعات الدعم، والتبادل، والمشاركة، والثقة. أما المكون البنائي فيشير إلى كثافة الأنشطة بين الجمعيات والاتصالات والعلاقات بين الجمعيات [٢٦].

وتراتيبا على ذلك يمكننا التفريق بين ثلاث مستويات للعلاقات الاجتماعية، أولا (bonding)التماسك ويتواجد بين أفراد أو جماعات متشابهة في نفس الإطار الاجتماعي، أما الثاني (bridging) التجسير والذي يمكن الفرد أو الجماعة من التعامل مع غيرها من الجماعات أو الأفراد الأخرى، أما الثالث (linking) التكامل مع الجماعات أو الأفراد الأخرى في كل متناغم منسجم[٢٧].

وهنا أيضا لايفتنا أن نلقي الضوء على رؤية المفهوم في العلوم المختلفة مما يسهم في استخلاص التعريف الإجرائي كما تراه الباحثة حظي مفهوم رأس المال الاجتماعي باهتمام العديد من العلوم وتناوله كل علم من العلوم الإنسانية برؤية مختلفة عن الأخر، هذا ما شكل ما يسمى بإشكالية تعريف رأس المال الاجتماعي، فبالرغم من تعدد الكتابات والدراسات التي اهتمت به خلال السنوات الأخيرة إلا أنه لا يوجد اتفاق واضح على تعريف قاطع ونهائي لمفهوم رأس المال الاجتماعي. فهناك حقيقة مؤداها أن مفهوم رأس المال الاجتماعي نقطة التقاء كلاً من علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة حيث أنه محور اهتمام تلك العلوم.

يرى الاقتصاديون أن لرأسمال الاجتماعي أهمية اقتصادية حيث أنه يسهم في تخفيض المعاملات التجارية بين الأفراد نتيجة لوجود الثقة التي تساعد في خلق مناخ من التعاون، مما يسهل عمل آليات السوق الطبيعية والحد من البيروقراطية، والقواعد التنظيمية الهيراركية التي تستنزف الكثير من الجهد والوقت والتكاليف الاقتصادية. هذا إضافة إلى أن لرأس المال الاجتماعي تأثير إيجابي على رأس المال البشري نتيجة شبكة تنتقل عبرها المعلومات والخبرات والتي تساعد على الابتكار والتقدم التكنولوجي[٢٨].

كذلك يسهل التنسيق بين قوى السوق وأطرافه من المستهلكين أو منتجين وبطريقة أفضل من إجراءات التنسيق الرسمية مما ينعكس على صورة وصول الخدمة . بالإضافة إلى أن علماء الاقتصاد المهتمون بالرأسمال الاجتماعي، يعتبرونه مورداً اجتماعياً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي بأي مجتمع معاصر، كذلك أكدوا على أن المجتمعات التي تمتلك رأسمال اجتماعي قوي ليها قدرة على التعاون البناء بين أفرادها، كما يكون لديها أيضاً القدرة على التطور والنمو لامتلاكها اقتصاد قوي نتيجة الاستقرار المجتمعي الذي يحققه رأس المال الاجتماعي[٢٩].

هذا وقد ذهب جملة من المفكرين الاجتماعين في تحليلهم للرأسمال الاجتماعي من حيث كونه يتمثل في رصيد العلاقات والروابط الاجتماعية التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية لمجتمع ما مما يؤدي إلى التماسك الاجتماعي في إطار من قيم ومعايير ملزمة للأفراد لتحقيق المساواة والمعاملة بالمثل مما يتيح تحقيق التقدم[٣٠]. فتركزت منطلقاتهم لتحديد أثر الرأسمال الاجتماعي على الباثولوجيا المجتمعية كالجريمة والأنومي ورصد ايجابيات الرأسمال الاجتماعي في دعم التماسك الاجتماعي[٣١].

ومن ناحية أخرى توصلت دراسة أخرى إلى أن الرأسمال الاجتماعي بما يحتويه من قوة دينامية للروابط الاجتماعية تعزيز السلوك الإيجابي، وتساهم في تقليل التركيز على الجرائم والسمات السلبية الأخرى، نتيجة الدعم الوجداني المتاحة من خلال شبكة العلاقات الموجودة بين أفراد الأسرة، أو الأصدقاء، أو الجيرة...وغيرها، والتي تسعد على إيجاد حلول للمشكلات التي يمر بها الأفراد(٣٢).

ومن وجهة نظر علماء السياسة انطلقوا في تعريفهم للمفهوم من خلال انعكاسة على نظم العلاقات المجتمعية والمعايير ومستويات الثقة الفردية والجماعية وزيادة مستويات هذه الثقة التي تدعم السلطة.حيث يصبح الرأسمال الاجتماعي أحد مؤسسات التنظيم الاجتماعي ومصدراً كامناً للقيمة يمكن العمل على تقويته وتدعيمه وتحويله إلى أهداف إستراتيجية مثمرة كما يرى روبرت بوتنام فإن الركيزة الأساسية للرأسمال الاجتماعي تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من قيمة (٣٣).

ومن جملة ماسبق يمكننا القول بأن إلا ان **التعريف الاجرائي** لرأس المال الاجتماعي وفقا للدراسة الحالية يظهر في الآلية الترابطية التي تعضد مفاهيم الثقة والطوعية بين الأفراد الأعضاء في الجمعيات الأهلية محل الدراسة وتلك القيم التي تساعدهم جمعا في تحقيق الأهداف المنشودة وبالتالي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل ما أو بأخر وذلك لأنها سوف تعمل على نطاقين (الداخلي، و الخارجي) المستوى الداخل ويشمل " التضامن Bonding " والذي يمكن تحديده في علاقات العاملين بالجمعيات الأهلية. و"الدعم المتبادل Support " والذي يظهر في العلاقة بين مجلس الإدارة والمتطوعين.

أما على صعيد الخارجي والذي ينطوي على التجسير bridging وتقصد به الباحثة العلاقة بين الجمعيات الأهلية وعملائها، حيث أن الجمعية يمكن أن تستفيد بوجود العميل لمساعدة عميل آخر. والروابط Linking وهي العلاقات بين الجمعيات الأهلية بعضها البعض.

وسوف تستند **الباحثة** إلى تلك المؤشرات الأربعة (الثقة، القيم والمعايير، الشبكات الاجتماعية، العمل التطوعي) لقياس رأس المال الاجتماعي في المستويات السابق ذكرها.

٢- الجمعيات الأهلية:

أصبح لزيادة حيوية الجمعيات الأهلية " المنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة فى الوقت الحاضر، وذلك لن يتم إلا من خلال تنمية روح المشاركة الشعبية الفعالة والمستقلة فى رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفى تحديث وتعميق مفاهيم التنمية المستدامة التى تتحقق بالتعاون الكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية(٣٤).

تعددت المفاهيم التي تناولت الجمعيات الأهلية فهناك من يعرفها على أنها "هيئة أهلية تطوعية تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي أو تحقيق أي أغراض لا تتفق والغرض الذي وجدت من أجله" (٣٥).

ويلاحظ أن هناك العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن الجمعيات الأهلية، وهناك أيضاً العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن القطاع الذى تنتمى إليه ، ومن هذه التعبيرات نجد ما يلى :

- المنظمات غيرالحكومية (Non Governmental Organizations (NGO' S)).
- المنظمات التى لا تهدف للربح(Non Profit Organizations) .
- القطاع الثالث (Third Sector) .
- القطاع التطوعي (Voluantary Sector) .
- القطاع الخيري (Philanthropic Sector) [٣٦] .

ويعد تعبير " المنظمات غير الحكومية " هو الأكثر رواجا ولكنه لا ينفى فى نفس الوقت استخدام تعبيرات ومصطلحات أخرى حيث وجود القواسم المشتركة بين هذه التعبيرات كالأتي:

- هي مجموعة المنظمات غير الهادفة للربح تلك التي تسعى لتحقيق النفع العام وأحياناً تحقيق وحماية مصالح أعضائها.
- هي أيضا منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات من المواطنين وبمشاركة منهم.
- منظمات حققت أرباحاً من خلال ممارسة أنشطتها واستثمرت هذه الأرباح فيما يحقق أهدافها.
- إنها منظمات لا تنتمي لإيدلوجيا محددة [٣٧].

ووفقاً لهذه الخصائص يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى التجمعات غير الهادفة للربح تلك التى تعمل فى مجالات الخدمة المجتمعية وتعتمد فى تمويلها على تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع. كما أنها تتلاقى دعما من الحكومة في إطار وزارة التضامن الإجتماعي لمساعدتها فى تحقيق أهدافها بعيدا عن المجال السياسي مما يسهم بالمشاركة في باكورة التنمية المستدامة[٣٨]. ويذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها تجمع أهلي تطوعي يهدف إلى تقديم خدمة عامة فى مجالات متعددة ومتنوعة خارج الإطار الحكومي[٣٩].

وتمثل " المنظمات غير الحكومية" جزءاً من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة، وهي في ذلك تمثل مجالا عاما ذلك الذي في مجمله يشير إلى ما أشار إليه هابرماس حيث أنها تقع بين الدولة أو القطاع العام وبين الخاص. وتأتي هنا على أنها همزة وصل بين مكونات المجتمع من حلال عدد من اللقاءات المجتمعية تلك التي تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة .

إنه على الرغم من اختلاف المنظمات غير الحكومية من حيث الحجم والأهمية ومناط الاهتمام بين الدول والثقافات المختلفة، فإن لتلك المنظمات وظائف متشابهة فهى تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعي، وتقدم الخدمات الاجتماعية، وفى بعض الدول تمثل الأداة الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهية الاجتماعية[٤٠].

وتنقسم هذه المنظمات إلى ثلاث فئات كبرى في العديد من الدول كالتالي:

١- منظمات تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر غير القادرة بما فى ذلك تلك التى تنشأ لغرض المساعدة الذاتية بين الناس غير القادرين .

٢- منظمات تتكون بناء على اهتمام عام مشترك أو بهدف العمل فى مجال محدد ولأغراض تحقيق منافع جماعية.

٣- منظمات تتأسس فى إطار سعى أعضائها لتحقيق هدف عالمى مشترك مثل الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والطفولة وغير ذلك من القضايا ذات الاهتمام العالمى[٤١].

كما تتوقف فاعلية المنظمات الأهلية على مجموعة من العوامل والمحددات من أهمها خصوصاً فيما يتعلق بالدور السياسي والثقافي لها ما يلى:

- المناخ الثقافي السائد والحالة الراهنة للثقافة المدنية وللثقافة السياسية.
- مستوى التطور الديمقراطي واحتمالات توسيع الهامش التعددى من خلال إلغاء القوانين المقيدة للحريات المدنية والسياسية مثل حريات التنظيم والتجمع السلمي والاختيار الحر ومدى توافر آليات للانتقال السلمي للسلطة ولإدارة الصراعات بطرق سلمية.
- الأطر الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلاد.
- مدى قوة وتطور العمل الأهلي المستقل وقدرته التعبوية.
- مدى إدراك نشطاء العمل الأهلي لأهميته فى ظل الظروف الحالية والمستقبلية وقدراتهم المعرفية والتنظيمية، ومدى استيعابهم لثقافة بناء المؤسسات .

ويأتي **التعريف الإجرائي** من وجهة نظر الباحثة على أنها تجمعات طوعية غير هادفة للربح تعمل على تدعيم قيم الرأسمال الإجتماعي وتعضدد احتياجات الأفراد والتجمعات المجتمعية المختلفة مما يسهم في الوصول لأعلى فاعلية في التنمية المستدامة.

سادساً: التوجه النظري للدراسة:

تعددت اتجاهات دراسة رأس المال الاجتماعي، فضلًا عن تضافرها في الوقت ذاته مما أدي إلي اتساع المفهوم إلا أن هناك اتجاهين أساسين في دراسة رأس المال الاجتماعي، وذلك بالإضافة إلي مجموعة من الرؤى التي سعت لدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي، وذلك من خلال تأثرها بأحد هذين الاتجاهين(٤٢) وعليه سيتم عرض هذين الاتجاهين:

١- نظرية رأس المال الاجتماعي:

تؤسس نظرية رأسمال الإجتماعي منطلقها النظري على بنية أن جملة العلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والتعاون المحددة في إطار بعض القواعد والمعايير المتفق عليها يمكن من خلالها إيجاد أعمال مقصودة تساهم في إشباع الاحتياجات الاجتماعية، وذلك في إطار الموارد الناشئة عنها، وتعرض الرأسمالية الاجتماعية كنظرية Social Capitalism على الفكرة القائلة بأن الاشتراكية والرأسمالية متعارضان كذلك تفترض أن شبكة الدعم الاجتماعي القوية للفقراء تحسن ناتج رأس المال. بعبارة أخرى عندما ينخفض معدل الفقر ستزيد مشاركة رأس المال التجاري، وفقاً لمنظور بوتنام Putnam فإن النشاط الإنتاجي لرأس المال الاجتماعي يظهر في قدرته على "تيسير التنسيق والتعاون من أجل المنفعة العامة" حيث يعتمد على إيجاد قيمة مشتركة بين المشاركين وتحديد خطة واضحة للعمل تصل إلى كل المشاركين لتقوم على أساس الشفافية والمعاملة بالمثل.

إن قوام هذه النظرية يذهب إلى فكرة مؤداها أن عملية التنمية التي تستهدف المجتمع المحلي تقوم على أساس أتباع نهج السعى إلى بناء وتشجيع العمل الجماعي، وبوصف رأس المال الاجتماعي رصيداً اجتماعياً يقف خلف العمل الاجتماعي الذي تحتاج إليه الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية وبناء التقدم ، وتؤكد تلك النظرية أن لرأس المال الاجتماعي ثلاث عناصر أساسية هي:

١- بناء اجتماعي.
٢- فرص يمنحها الوجود في هيكل اجتماعي.
٣- أفعال وهي العملية التي تتحول بواسطتها الموارد المتاحة في إطار البناء الاجتماعي القائم إلى رأس مال اجتماعي، وتعكس الأفعال الفرص المتاحة للفاعلين لاستغلال الموارد المتاحة. ويؤكد "بيير برديو" أن الأفعال في إطار المجتمع الطبقي لا تمثل إلا محاولة لتكريس أوضاع اجتماعية وطبقية معينة ، ويتضمن رأس المال الاجتماعي موارد وهي (الثقة– القوى التطوعية – المعايير– شبكة العلاقات) والتي تتشكل لدى الجماعة وتميزها بالاستقرار لتحقيق الأهداف المشتركة .

أهم افتراضات نظرية رأس المال الاجتماعي:

١- كلما احتل الفرد مكانة مرتفعة في البناء الاجتماعي القائم، كلما توافرت له فرص أكبر لاستغلال الموارد المتاحة في هذا البناء.
٢- يتم التفاعل بين مجموعة من الفاعلين المتقاربين من حيث: الخصائص، والمكانة والموارد، فكلما زاد التشابه في خصائص الموارد التي تمتلكها الجماعة كلما قل الجهد المبذول في عملية التفاعل.
٣- يتفاعل الأعضاء بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار شبكات العلاقات الاجتماعية وفقاً لما لديهم من موارد، وإن الشبكات الاجتماعية في معظمها هي شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الدعم المتبادل داخل تلك الشبكات شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، حيث أن رأس المال الاجتماعي يستخدم في حشد الدعم لحل المشكلات المجتمعية (٤٣).
٤- ترتبط أفعال الأفراد إما بتدعيم الأوضاع القائمة، أو بالحصول على مزايا جديدة، وتسمى الأولى الأفعال التعبيرية، أما الثانية فهى الأفعال الغائية.
٥- كلما كانت الروابط بين الأفراد قوية كلما استطاع الفرد أن يستخدم الموارد المتاحة في أفعال تعبيرية والتي يترتب عليها تنمية وتطوير الموارد التي يمتلكها الأفراد والجماعة التي ينتمون إليها. وعلى العكس فكلما ضعفت هذه الروابط، كلما اتجه الأفراد إلى استخدام الموارد المتاحة في أفعال غائية أو أدائية لتكريس الأوضاع القائمة.
٦- أكثر مستويات المشاركة– بوحدة اجتماعية بها رأس المال الاجتماعي– تطوعية، وبناء عليه فإن أكثر مستويات المشاركة في الجمعيات الأهلية التطوعية، هي الأكثر تعبيراً عن رأس المال الاجتماعي(٤٤).

إنه على الرغم من اختلاف الرؤى التي طرحت حول رأس المال الاجتماعي بين العلوم المختلفة كالاقتصاد والسياسة والاجتماع إلا أن هناك اتفاق فيما بينهم حول حقيقة مؤداها" أن الرأسمال الاجتماعي يكمن في الاتصالات الشخصية، والعلاقات والتفاعلات بين الأشخاص والمؤسسات فهو يتعلق بمن يعرف ويتعامل مع من، كما أن جملة هذه المعارف ذهبت إلى مجموعة من الدلالات والمؤشرات التي تدلنا على الرأسمال الإجتماعي تلك التي تعتبر كل متكامل ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض حيث يعتمد وجود كل مؤشر على وجود الآخر وتتراءى لنا كالتالي:

١) الثقـــة:

يعتبر مفهوم الثقة مفهوماً مركزياً وسط عنقود من المفاهيم – سواء على مستوى الاهتمام النظري في العلوم الاجتماعية أو على مستوى الممارسات العملية في الخطابات التنمية الحديثة–المرتبطة بنظرية رأس المال الاجتماعي، حيث تعد الثقة في أغلب هذا

التراث المشار إليه سابقاً اللب المكون لرأس المال الاجتماعي وتستخدم في الغالب كمؤشر رئيسي له كذلك يعزز كل منهما الأخر وبذلك فالقدرة التي تنبثق في المجتمع نتيجة لتغلل الثقة به أو في بعض قطاعاته على أقل تقدير هي التي تمثل رأس المال الاجتماعي.

حظيّ مفهوم الثقة بإشارة مبكرة ومميزة كاشفة عن أهميتها لتأسيس حياة جمعية حديثة مستقرة، حيث أن الثقة على أساس فردي هي اعتقاد شخصي عن الكيفية التي سوف يؤدي بها تصرف معين من فرد أخر في المستقبل. وبهذا نجد أنه يستلزم وجود حسن النية، كذلك وجود تصور للانتفاع نوعاً ما. وفي هذا الإطار أشار كولمان أن الثقة الاجتماعية هي الآلية التي يتجسد فيها العلاقات والأبنية الاجتماعية، وقد أكد على أن العلاقات هي المسئولة عن إنتاج الثقة، ولذلك فإن الأبنية الاجتماعية مهمة ليس فقط لتكوين رأس المال الاجتماعي بل أيضاً لتوليد الثقة الاجتماعية نفسها(٤٥).

هناك ارتباط بين الثقة والسياق التي توجد فيه ونحن نختبر الثقة من خلال خبراتنا بسياقها، فعلى سبيل المثال الثقة في السياق الأسري، وبين الأصدقاء والزملاء، تختلف عن التي نختبرها داخل المجتمع المدني، حيث أن الثقة في شكلها البسيط الموجود بين الأفراد قائمة على أساس الخبرة والسمعة، بعكس الثقة داخل المنظمات حيث تستمد جزيئاً من القواعد الأدوار وبنية العلاقات داخل المنظمة. بعبارة أخرى فإن فهم الثقة في سياق اجتماعي معين هو شرط أساسي لفهم تعقيدات العلاقات البشرية، بهدف لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة بين وحدات مجتمع الدراسة، وللتعرف على قدرتها في تحمل الظروف الصعبة والمتغيرة بصورة سريعة التي يمر بها المجتمع ككل(٤٦).

٢) القيم والمعايير.

تعتبر القيم والمعايير بناء تتشكل في داخله تفاعلات الأفراد الموجودين في شبكة العلاقات التعاونية التي تكون رأس المال الاجتماعي، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، هذا سواء كانت هذه القيم والمعايير معلنة أو غير المعلنة، حيث تقوم بعدة وظائف منها، تحقيق المعاملة بالمثل، المساواة، حفظ الاستقرار النسبي الذي يتيح تكوين رأس المال الاجتماعي، فأشار **روجر باتلني Roger Patulny** إلى أن التنشئة الاجتماعية تحافظ على نقل القيم والمعايير من جيل إلى آخر بهذا نحافظ على تماسك نسيج المجتمع لذلك يعتبر التنشئة الاجتماعية أحد أسس رأس المال الاجتماعي(٤٧).

٣)الشبكات الاجتماعية:

يتعلق هذا المؤشر بالجماعات والشبكات الاجتماعية التي تمكن الأفراد من الحصول على الموارد كذلك التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة والتي هي جزء مهم من مفهوم رأس المال الاجتماعي. وتعرف **أماني قنديل** الشبكة بأنها " إطار طوعي اختياري وليس إجباري يضم أفرداً أو مجموعات أو منظمات لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها"(٤٨).

وتنقسم إلى شبكات رسمية، وشبكات غير رسمية. تظهر**الشبكات غير الرسمية** بصورة عفوية، حيث تسهل من تبادل المعلومات والموارد المتاحة داخل المجتمعات المحلية ولكن بشكل غير منظم، فضلاً عن الجهود الرامية إلى التعاون والتنسيق اللائي يساعدان على تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. تكمن داخل الشبكات غير الرسمية العلاقات الأفقية والرأسية وتتشكل من مجموعة متنوعة من العوامل البيئية، تتمثل في السوق القرابة، الصداقة، الجيرة (٤٩).

٤) العمل التطوعي:

أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع، والعمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكل فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية .

ويوصف العمل التطوعي بصفتين أساسيتين تجعلان من تأثيره قوياً في المجتمع وفي عملية التغيير الاجتماعي، وهما:

أ- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

ب-ارتباط قيمة العمل بغاياته المعنوية والإنسانية.

لهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له، إنما بتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه، ويمكن التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال العمل التطوعي(٥٠) :

أ- العمل التطوعي الفردي:

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا يبغي منه أي مردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية في مجال محو الأمية – مثلاً – قد يقوم فرد بتعليم مجموعة من الأفراد القراءة والكتابة ممن يعرفهم، أو يتبرع بالمال لجمعية تهتم بتعليم الأميين .

ب- العمل التطوعي المؤسسي:

وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيماً وأوسع تأثيراً في المجتمع، وفي الوطن العربي توجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع.

وفي المجتمع مؤسسات كثيرة يحتل فيها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم (جمعيات ومؤسسات أهلية وحكومية) في تطوير المجتمع إذ إن العمل المؤسسي يسهم في جمع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، فقد لا يستطيع الفرد أن يقدم عملاً محدداً في سياق عمليات تنمية المجتمع، ولكنه يتبرع بالمال؛ فتستطيع المؤسسات الاجتماعية المختلفة أن تجعل من الجهود المبعثرة متآزرة ذات أثر كبير وفعال إذا ما اجتمعت وتم التنسيق بينها .

كما تتعدد المداخل المستخدمة لدراسة الرأسمال الاجتماعي، وذلك لاختلاف التعريف المُستخدم وأدوات التحليل والمنهج المتبع في الدراسة، وقد حاول كل اقتراب تقديم رؤية خاصة به لدراسة رأس المال الاجتماعي ويمكن عرض أهم هذه الاقترابات **اقتراب المجتمع المحلي** وينظر هذا الاقتراب ينظر للمشاركة في التنظيمات المحلية الرسمية أو غير الرسمية باعتبارها دليل علي سلامة المجتمع واستقراره، إذ تعود فائدة العضوية في

هذه التنظيمات علي جميع الأعضاء فيما تتعرض المجتمعات التي تفتقد لهذه الروابط للتفكك، وقد ركز هذا الاقتراب فقط علي التنظيمات الرسمية وليس المقصود بالرسمية التنظيمات التابعة للدولة، وإنما هي التنظيمات التي تمتلك هيكلًا تنظيميًا واضحًا ولديها قواعد ولوائح تحدد العلاقات بين أعضائها(٥١).

ثم يأتي بعد ذلك **المدخل المؤسسي** ذلك الذي يركز في دراسته لرأس المال الاجتماعي علي تأثير البنية السياسية والقانونية والمؤسسية كعامل محدد لشكل وتفاعلات العلاقات والروابط الاجتماعية، ومدي تأثير ذلك علي رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي من ناحية أخري، كما ربط بين طبيعة السياقات المحيطة التي تشكل بيئة هذه المؤسسات وأداء هذه المؤسسات– خاصة– فيما يتعلق بالمشاركة والتنشئة السياسية للمواطنين، وقدم هذا الاقتراب مجموعة من المؤشرات لقياس مستوي اندماج الأفراد في الحياة المدنية، حيث تتمثل هذه المؤشرات في التصويت في الانتخابات، والمشاركة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة، ودرجة انتماء الفرد لهذه المؤسسة (٥٢).

أما **المدخل التكاملي** فينطلق هذا المدخل من مفهوم النسقية استنادًا إلي أن رأس المال الاجتماعي ماهو إلا عبارة عن نسق من العمليات لتخصيص الموارد من خلال شبكة العلاقات تلك، وتشير النسقية إلي دراسة ثلاثية الأبعاد هي المكونات والبناء وبيئة النسق؛ ففي نسق رأس المال الاجتماعي تمثل المكونات الفاعلين الذين يشكلون الشبكة الاجتماعية، ويشير البناء إلي نمط العلاقات بين الفاعلين، أما بيئة النسق فتتشكل من خلال البيئة الاجتماعية الأكبر التي يوجد فيها النسق، وتنطبق تلك الأبعاد الثلاثة علي مستويات التحليل الصغرى والمتوسطة والكبرى؛ فيطلق علي مستوي الوحدات الصغرى Micro في تحليل رأس المال الاجتماعي منظور الذات الراسخة ويعني هذا المنظور بإمكانيات الفاعل علي حشد الموارد من خلال الشبكة الاجتماعية التي يوجد فيها، أما المستوي المتوسط Miso فيطلق عليه المنظور البنائي الذي يعني بناء شبكة رأس المال الاجتماعي وأنماط العلاقات بين الفاعلين داخل هذه الشبكة وكذلك كيفية انسياب الموارد من خلال الشبكة نتيجة لنوعية بنائها، أما مستوي الوحدات الكبرى في تحليل رأس المال الاجتماعي فيطلق عليه منظور أو مدخل البناء الثابت ويهتم بالأساليب التي يمكن بواسطتها ترسيخ شبكة رأس مال اجتماعي معينة في أنساق ثقافية ومعيارية أكبر(٥٣).

والجدير بالذكر أن الاتجاه التكاملي يري أن شبكات العلاقات الاجتماعية تكون مستقرة ومتأصلة في النسق السياسي والاقتصادي والثقافي عندما يتحقق ما يلي :

١- تحديد كمية الموارد المتوفرة للشبكة عبر الزمن.

٢- تحديد الأطراف التي يقوم الفاعلون بتكوين الروابط معها.

٣- تشريع وتنظيم العلاقات.

٤- تطبيق الجزاءات في ضوء الخروج علي الأنساق التنظيمية .

٥- الاهتمام ببناء العلاقات داخل الشبكة وتماسكها.

٦- بناء الدافعية وراء تعاملات أعضاء الشبكة مع بعضهم البعض.

ومن ثم فرأس المال الاجتماعي لدينا يتضمن الجانب السياقي وما يشمله من أطراف عديدة، فضلًا عن الجانب الاقتصادي باعتباره من أهم محددات استمرار هذه الشبكة عبر الزمن، بالإضافة إلي بناء الأهداف والدافعية لتحقيقها؛ لتصبح العلاقات

الاجتماعية داخل الشبكة ذات معني وتحمل هدفًا، ومن هنا تستطيع المؤسسة أن تنهض وتؤدي دورها بفعالية.

٢- الإتجاه الوظيفي:

يشير هذا الاتجاه إلي أن المجتمع الذي يتكون من مجموع الأفراد وظيفته خلق التوافق بينهم بناءا على رغباتهم واحتياجاتهم، ويظهر رأس المال الاجتماعي في مجموعة العناصر المنتجة الموجودة داخل الجماعة وقد تكون هذه الجماعة رسمية أو غير رسمية، حيث يشير اجتماعي إلي المدخلات التي تسهل عمليه الإنتاج ومصطلح الرأسمالي يشير للروابط والعلاقات الاجتماعية في إطار أي شبكه اجتماعية(٥٤). واعتبر "كولمان" رأس المال الاجتماعي المورد الأساسي للفئات الفقيرة وهو في ذلك يختلف مع "بورديو" في أن رأس المال الاجتماعي لا يرتبط بطبقة أو جماعة مسيطرة وإنما يرتبط بالوظيفة التي يؤديها لتحقيق أهداف مجموعة من الأفراد بغض النظر عن طبيعة أو نوع هذه الأهداف، ولم يهتم "كولمان" بدراسة الثقة المجتمعية كأحد مكونات رأس المال الاجتماعي وإنما ركز فقط علي دراسة الثقة الخاصة التي تتكون بين أعضاء الجماعة؛ نتيجة للتفاعل المباشر بينهم وتقوم لخدمة أهداف محددة ولا يكون لها أهمية خارج نطاق الجماعة، ومن ثم فإن رأس المال الاجتماعي لا يمكن الاستدلال علي وجودة إلا من خلال ما يؤديه من وظائف، ويبرهن علي ذلك بوجود بعض الجماعات التي تتمتع برصيد من الترابط والثقة المتبادلين بين أعضائها ولا يمكن تحديد ما إذا كان هذا المجتمع يمتلك رصيدًا من رأس المال الاجتماعي أم لا، وهذا لعدم وضوح الأهداف التي يساهم في تحقيقها(٥٥). إلا أن تجسير رأس المال الاجتماعي وترابطه يساعد في زيادة الثقة بين الأفراد، وبالتالي، تعزيز شبكة اجتماعية صحية وموسعة(٥٦).

كما يري "كولمان" أن هناك أربعة أشكال مهمة من رأس المال الاجتماعي وهي:

(أ) الالتزامات والتوقعات كفعل الإحسان وتلقي الخدمات من الآخرين.
(ب) إمكانية معلوماتية مثل: تبادل المعلومات المفيدة التي قد تفيد ولها تأثير في المستقبل.
(ج) القواعد والعقوبات الفعالة – مثل- تأسيس قيم المجتمع والمعايير المشتركة للسلوك.
(د) علاقات السلطة مثل: القيادة الماهرة التي تؤثر في إدارة الآخرين(٥٧).

ومن ثم يمكن لرأس المال الاجتماعي من إفادة الآخرين الذين لا يشاركون مباشرة من خلال هذه الوسائل، ويعطي "كولمان" مثالًا لذلك بعمل مجالس الآباء والمعلمين والتي تعمل لمصلحة الجميع في المجتمع المدرسي، وعليه فنظرية رأس المال الاجتماعي كما يستخدمها "كولمان" لها جذور وظيفية قوية وتتميز بالقيم التقليدية والانضباط الصارمين والنظام الهرمي للسيطرة، ويعتبر "كولمان" رأس المال الاجتماعي شرط مسبق وضروري لتعزيز رأس المال البشري والتنمية والتحصيل العلمي.

٣- الاتجاه القيمي أو الديمقراطي:

ويتمثل هذا الإتجاه في كتابات "بوتنام" و"فوكاياما" وعلي الرغم من أهمية القيم لديهم إلا إنهم لا ينكران أهمية العناصر الأخرى التي تسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، فقد عرفه "بوتنام" بأنه الخصائص التي تمتلكها التنظيمات الاجتماعية كالقيم والشبكات الاجتماعية والروابط التي تدفع الأفراد للعمل معًا، فعلي عكس "كولمان" لا يمثل رأس المال الاجتماعي لديه متغير محايد، حيث يعتمد مدي ديمقراطية المجتمع ومستوي تقدمه اقتصاديًا علي امتلاك المجتمع لشبكة عالية من التنظيمات(٥٨). إلا إنه يتفق مع "كولمان" في الجانب الوظيفي خاصة بتركيزه علي التكامل الاجتماعي، ولكنه يتأثر بمفاهيم التعددية والطائفية، فاطروحته المركزية هي أن الاقتصاد المحلي يعمل بشكل جيد علي مستوي

عالي من التكامل السياسي نتيجة قدرة هذا التكامل علي جمع رأس المال الاجتماعي(٥٩). كما لاحظ "بوتنام" أن المجتمعات التي بها جماعات متكاملة سياسيًا لها أكبر نصيب من رأس المال الاجتماعي، فهو سلعة عامة تحقق نتائج مفيدة للمجتمع مثل انخفاض الجريمة أو زيادة المشاركة السياسية، فضلًا عن كونه أصل المجتمع الذي يساعد في الحصول علي دولة ديمقراطية(٦٠).

أما فوكوياما فقد عرف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من القيم والأعراف التي يتفق حولها ويشترك فيها أعضاء الجماعة، وهي في حد ذاتها لا تمثل رأس المال الاجتماعي، إلا إنها تمثل مجموعة من المبادئ المتعلقة بالعمل المشترك وتساهم في تكوين الفضائل المدنية بين أعضاء الجماعة، وتقتصر هذه المبادئ علي هؤلاء الأفراد دون غيرهم، وتتجسد هذه القيم في الجماعة الاجتماعية التي تمتد من العائلة باعتبارها البنية الأولي للمجتمع إلي الدولة، وتتضمن فيما بين ذلك أبنية اجتماعية أخرى كالمجتمع المدني، علاقات الجيرة، علاقات الصداقة.

وصنف "فوكوياما" المجتمعات إلي ثلاثة أنماط هي :-

١- مجتمعات تنعدم فيها الثقة بين الأفراد وبعضهم من جهة والدولة من جهة أخرى.

٢- مجتمعات أبويه ويكون السبيل الوحيد لتكوين النزعة الاجتماعية هو العائلة.

٣- مجتمعات ترتفع فيها الثقة المجتمعية مما تُنشأ نزعه قوية وعفوية نحو التواصل مع الأخرين(٦١).

ويري " **فوكاياما** " أن كافة المجتمعات تقف علي خط متواتر بين النموذجين الأول والأخير من حيث امتلاكها لرصيد مقبول من رأس المال الاجتماعي ودرجة تقدمها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وإذا انتشرت الثقة بين العاملين تنخفض التكاليف لممارسة أي نشاط اقتصادي(٦٢). كما يؤكد "فوكاياما" علي أن ما يميز الرأسمال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال الأخري هو إمكانية انتقاله عبر الأجيال، فهو لا يتكون بشكل تلقائي أو عرضي وإنما يتكون عبر مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تفرز قيمًا مختلفة تميز المجتمعات عن بعضها، والمُلاحظ أن "فوكاياما" لم يركز علي القيم بشكل مجرد وإنما اهتم بالممارسات الاجتماعية المرتبطة بشكل هذه القيم، حيث يري أن امتلاك أي مجتمع لرصيد من رأس المال الاجتماعي يعتمد علي قدرة أفراده علي الالتزام بالمعايير الأخلاقية لهذا المجتمع (٦٣).

وبناء علي ما سبق ترتبط نظرية رأس المال الاجتماعي بوجهتي نظر مختلفة، **الأولي:** الفردية باعتباره قيمة متأتية من علاقات الفرد مع أفراد أخرين للمساعدة علي انجاز الأعمال الخاصة بالأنشطة الفردية، **الثانية:** المجتمعية لكونه قيمة تضاف من خلال مواقع الأفراد في هيكل المنظمة، حيث يتمثل العمل الجماعي في المنظمات والأنظمة الاجتماعية التي تسعي للقيام بالأنشطة الجماعية(٦٤). ومن ثم وبالرغم من أن رأس المال الاجتماعي له وظيفة علي المستوي الفردي مثلما له وظيفة علي مستوي المجموعة من حيث الصفات والإجراءات والشبكات وبذل الطاقة بالنسبة للأفراد للتواصل مع الآخرين، إلا أن رأس المال الاجتماعي هو سمة للمجموعة وليس للشخص(٦٥).

ومن هنا تقوم نظرية رأس المال الاجتماعي علي أساس استخدام الأفراد لتواجدهم في شبكة اجتماعية، حيث يقومون بتحقيق أهدافهم من خلال العلاقات الداخلة في الشبكة وما تمتلكه من الموارد المتدفقة داخلها، ولكي يستطيعون فعل ذلك ينبغي عليهم

التعرف علي الأطراف الأخرى من الأفراد والمؤسسات الموزعين داخلها، كما إنهم بحاجة إلي درجة من درجات الثقة ببعضهم البعض، ومن ثم يتوقعون ردود أفعال الآخرين، الأمر الذي يجعلهم مطمئنين إلي عدم استغلالهم من قبل أحد وإن النظام المترابط داخل الشبكة الاجتماعية يعود عليهم بالنفع(٦٦).

وعليه يمثل رأس المال الاجتماعي الموارد الكامنة في البناء الاجتماعي والتي يقوم أعضاء الجماعة بالحصول عليها ونقلها من أفعال تعبرية إلي أفعال غائية، أي نقلها من مجرد أفعال عادية تعبر عن الممارسات الاجتماعية العادية وتدعم الأوضاع الحالية إلي أفعال مقصودة موجهه نحو تحقيق غايات معينة وأوضاع أفضل، أي أن رأس المال الاجتماعي يتكون من ثلاث مكونات رئيسية هي: مجموعة من الموارد، بناء اجتماعي، أفعال(٦٧).

فنظرية رأس المال الاجتماعي تقوم بثلاث وظائف أساسية وهي :-

١- شرح الطريقة التي تكتسب بها الموارد قيمتها وكيفية توزيعها في إطار البناء الاجتماعي القائم.

٢- توضيح درجة الاختلاف بين أعضاء الجماعة في الحصول علي هذه الموارد في إطار التفاعلات التي يكونها الأفراد.

٣- تبيان كيفية استغلال هذه الموارد من أجل تحقيق مجموعة من المكاسب(٦٨).

والجدير بالذكر أن أنصار نظرية رأس المال الاجتماعي يعتقدون أنها يمكن أن تسلط الضوء علي كل شيء بدءً من التنشئة الاجتماعية (دراسات روبرت بوتنام "لعب البولنج منفردا") إلي المخرجات التعليمية (دراسات كولمان "للأثار الخاصة مقابل العمومية") إلي الطبقة المميزة (في دراسة بيير بورديو للمجتمع الفرنسي) ويضيف "جو آن شنايدر" ساحة جديدة باعتبار رأس المال الاجتماعي قوة تفسيرية لجهود التنمية المجتمعية (٦٩) .

سابعاً: الدراسات السابقة:

وبقراءة التراث النظري والدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت رأس المال الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني أتضح أنها استهدفت عرض أهمية رأس المال الاجتماعي وفوائده في تفعيل أداء منظمات المجتمع المدني لدورها في باكورة التنمية المستدامة ويمكن للباحثة عرض تلك الدراسات طبقاً لمحورين هما(رأس المال الاجتماعي، والجمعيات الأهلية) وفيما يتعلق بالمحور الأول: دراسات تناولت رأس المال الاجتماعي وكانت من ضمن هذه الدراسات دراسة جينيفر جريس Jennifer E. Gress بعنوان "**فهم دور رأس المال الاجتماعي في إنتاج إسكان رخيص في المقاطعة البرتقالية، كاليفورنيا**" ٢٠٠٧ (٧٠).

حيث أكدت على أن التعاون والإشتراك في المعلومات يتيح مضاعفة الخدمة ويزيد من كفاءتها ومد المؤسسات القائمة على تقديم الخدمة بالموارد النادرة كما أن رأس المال الاجتماعي يسهل تبادل الدعم المالي والمعونة التقنية بين المؤسسات التي تسعى لإنشاء إسكان رخيص.

كذلك أشارت دراسة خليل عبد المقصود والتي كانت بعنوان " **رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العمرانية الجديدة ودور الخدمة الاجتماعية في زيادته** "٢٠٠٧(٧١). إلى أن شبكة قوية من الجمعيات الأهلية يمكن أن تكون أساسية لنمو

الاستثمار المادي، وأن رأس المال الاجتماعي لا يقل عن أي مسمى لأي رأس مال آخر. وأن وجوده يزيد من الدخل المادي ويرتبط من ناحية أخرى بالنواحي الاجتماعية.

كما أكدت دراسة بينديكت بول Benedicte Bull والتي كانت بعنوان " **رأس المال الاجتماعي، والمجتمع المدني ودولة الرعاية الديموقراطية في النرويج** " ٢٠٠٦[٧٢].على أن المجتمع المدني النشط ساهم بشكل واضح في ارتفاع رأس المال الاجتماعي. وأرجع الباحث هذا إلى أن رأس المال الاجتماعي بما فيه من شبكات قائمة في المجتمع يرتبط بمعدلات الثقة في الشبكات الاجتماعية والمؤسسات العامة وأثر هذه على معدلات العضوية في هذه الشبكات كذلك تأثيره على العضوية النشطة، كذلك أكدت الدراسة على دور المجتمع المدني في سياق دولة الرعاية النشطة على أنه يشجع مشاركة أفراد المجتمع في توفير الرعاية الاجتماعية كذلك التعبير عن مصالح ومطالب أفراد المجتمع لذلك يجب على المجتمع المدني التركيز على رأس المال الاجتماعي لتقديم الرعاية الاجتماعية.

في حين أشارت دراسة إبراهيم محمد أبو الحسن بعنوان "**بناء رأس المال الاجتماعي لزيادة التمثيل السياسي للمرأة المصرية**" ٢٠٠٥ [٧٣]. إلى وجود أشكال من رأس مال اجتماعي (سلبي– ايجابي) مؤثرة على التمثيل السياسي للمرأة المصرية كذلك أكدت على أنه يمكن التأثير على رأس المال الاجتماعي وتنميته والتحكم في اتجاهه.

أما دراسة جيبرمو سونكل Guillermo Sunkel بعنوان " **الفقر في المدينة: رأس المال الاجتماعي والسياسات العامة** " ٢٠٠٣[٧٤]. فقد أوضحت أن رأس المال الاجتماعي يمثل رؤية إيجابية جديدة من قدرة الناس للتغلب على التحديات المنهكة للفقر.كذلك أكدت على أن تقوية الروابط الاجتماعية يحسن ويعزز تكامل المجموعات الاجتماعية ويشجع المشاركة الاجتماعية ويزيد من الموارد المالية الموجهة لبرامج رعاية الفقراء، كذلك يكتشف ما عند الفقراء من موارد وتنتهي الدراسة بالتأكيد على أن رأس المال الاجتماعي وسيلة حاسمة للتغلب على الفقر.

وبالنظر لما تم عرضه من دراسات يتضح لنا أن رأس المال الاجتماعي يسهم في تنمية المجتمع وكذلك يؤدي إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والنقدية والطبيعة كذلك يتيح مضاعفة الخدمات المقدمة ويزيد من كفاءتها ويسهل الدعم المالي بين المؤسسات ويساعد على استثمار الموارد النادرة. كذلك أكدت بعض الدراسات على أن المجتمع المدني النشط يساهم بشكل واضح في ارتفاع رأس المال الاجتماعي لذلك فسوف نعرض لواقع المجتمع المدني، متمثلاً في الجمعيات الأهلية، من خلال الدراسات والبحوث التي تناولت المجتمع المدني المصري ودوره في التنمية بالدراسة والبحث.

ومن هذه الدراسات دراسة عادل محمد أنس بعنوان " **منظمات التنمية الحضرية بين تغاير أو تماثل كلاً من أهدافها الرسمية وأنشطتها الواقعية** "٢٠٠٦ [٧٥] حيث ركزت الدراسة على التغيرات التي يمكن أن تحدثها الجمعيات الأهلية في بيئاتها المحيطة وأكدت الدراسة أيضاً على أن تنمية المجتمع الحضري تجمع بين المشاركة وبين التدخل على مستوى شبكة المؤسسات الأهلية والحكومية، كذلك أن جمعيات تنمية المجتمع المطبق عليها الدراسة تهدف في مجملها إلى حل المشكلات وإشباع احتياجاتهم من خلال الخدمات المتنوعة وكذلك زيادة نسبة أعضاء الجمعية العمومية أكدت الدراسة أيضاً على أهمية التعاون والتنسيق والمشروعات المشتركة بين الجمعيات. كما أن فعالية ونجاح الجمعيات الأهلية يتوقف بالدرجة على التعاون بين الكوادر الإدارية وليس السيطرة المنفردة على الإدارة لتوظيف الإمكانيات والموارد البشرية لتحقيق الأهداف والغايات المرغوبة.

أما دراسة سناء محمد حجازي بعنوان " **العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية** " ٢٠٠٦[٧٦]. فقد أكدت على أن المجتمعات المحلية ذات المنظمات غير الحكومية أقوى في ضوء ما تملكه تلك المنظمات من قدرات تساعد على فتح قنوات مثمرة للتفاعل بينها وبين المجتمع، وأكد في هذا الإطار أن الجمعيات الأهلية في حاجة لتقوية قدراتها الحالية، كذلك تحتاج الدولة لتحديث اتجاه العمل الاجتماعي التطوعي بالجمعيات الأهلية والعمل على وضع استراتيجية لتنميته. أكدت الدراسة على وجود علاقة بين القدرات المعلوماتية وتحسين الخدمة المقدمة من قبل المنظمة، هذا وهناك علاقة بين تشجيع الجمعيات للعلاقات التعاونية بين العاملين وزيادة كفاءة المنظمة فضلاً عن تعاون الجمعية مع الجمعيات الأخرى.

بينما أشارت دراسة أبو النجا محمد العمري: " **استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الخدمات بالجمعيات الأهلية**"٢٠٠٦ [٧٧]. إلى أن ما تشهده المنظمات الاجتماعية الأهلية اليوم من تغيرات من أبرزها ارتفاع تكلفة الرعاية، والاعتماد المتزايد على التقنية المتطورة والمتغيرة بشكل سريع إضافة إلى زيادة الضوابط والضغوط الخارجية التي تمارسها جهات التمويل والترخيص والاعتماد بهدف تخفيض التكلفة وتحسين الجودة للخدمات. كما تشهد هذه المنظمات تغييراً ملحوظاً في سلوك المستفيدين من الخدمات يتمثل في الرغبة في المشاركة في جودتها، وفي ظل تلك التغيرات تزايد الاهتمام بسبل رفع كفاءة المنظمات الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها.

بينما أكدت دراسة نهاد محمد كمال يحي: **دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري** دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥ [٧٨]. ٢٠٠٠ فيما يتعلق بحجم وأنواع الجمعيات في المجتمع المصري في الفترة موضع الدراسة على أنها في اتجاهها للنمو حيث زيادة عددها ولكن معظمها تعاني من العديد من المعوقات التي تتمثل في قلة التمويل، وقلة الخبرات العملية، وسيطرة روح الشخصنة على معظم هذه الجمعيات، عزوف بعض الأفراد عن المشاركة في أعمال الجمعيات الأهلية.

ويتضح لنا بعد العرض السابق أن هناك بعض المشكلات تعاني منها الجمعيات الأهلية وتؤثر على كفاءتها في توظيف الإمكانات والموارد البشرية المتاحة لتحقيق أهدافها والغايات المجتمعية المرغوبة كذلك تؤثر على فاعلية الخدمات المقدمة، كما تؤثر على دورها التنموي وتتضح هذه المشكلات في السيطرة المنفردة على الإدارة وعدم وجود تعاون وتنسيق بين الجمعيات وكذلك أكدت بعض الدراسات على أهمية امتلاك الجمعيات الأهلية قدرات تساعدها على فتح قنوات مثمرة للتفاعل بين المجتمع والمنظمات، وأيضاً أكدت على أهمية تكوين علاقات تعاونية بين العاملين والتي من شأنها زيادة كفاءة الجمعية الأهلية .

وبهذا تتضح القضية المحورية التي تدور حولها الدراسة وهي تحديد الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية لتنمية رأس المال الاجتماعي ودور ذلك في باكورة التنمية المستدامة.

ثامناً: مسؤولية رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

كثيراً ما يعتقد أنَ تراكم رأس المال الاجتماعي هو المفتاح لنمط جديد من التنمية أكثر إنسانية واستدامة، وأنَ الثروة الممثلة برأس المال الاجتماعي يمكن أن تعتبر غاية بذاتها، كما أن العيش بالمجتمعات التي تتسم برأس مال اجتماعي متطور يكون أفضل

بكثير من العيش في المجتمعات التي يكون فيها رأس المال الاجتماعي ضعيفاً، كذلك يخلق وجود رأس المال الاجتماعي المتطور بيئة صالحة للنمو الاقتصادي .

ينبغي التأكيد هنا على أن إنتاج معظم السلع والخدمات يحتاج بنسب متفاوتة إلى كافة أنواع رأس المال، ومن هنا فإنه ينبغي علينا أن نتجاوز دالة الإنتاج التقليدية التي كانت تعتبر رأس المال المادي والعمل عنصري الإنتاج الوحيدين، وأن نحاول التوصل إلى تعريف لدالة إنتاج مركبة من عناصر أخرى تضاف إلى رأس المال المادي والعمل، كما يجب أن تتعامل دالة الإنتاج هذه مع رأس المال لا بمكونه المادي وحسب وإنما بمكوناته الأخرى أيضاً خصوصاً رأس المال الاجتماعي(٧٩) ، ومن الأمثلة التي توضح هذه العلاقة نموذج تجارة الماس في الولايات المتحدة والتي أشار إليها "كولمان" كدليل على الارتباط بين رأس المال الاجتماعي والصور الأخرى لرأس المال، إذ يعتمد تجَار الماس هناك في تسهيل معاملاتهم التجارية على العلاقات والروابط الاجتماعية والقيم المتعارف عليها (رأس مال إجتماعي) دون اللجوء إلى كتابة وتحرير عقود قانونية معقدة تستهلك الوقت والجهد والمال، الأمر الذي يمكنهم في النهاية من زيادة أرباحهم (رأس المال المادي) (٨٠)، وهي النتيجة ذاتها التي توصل إليها "**روبرت بوتنام**" في دراسته عن "الديمقراطية في إيطاليا" والتي قارن فيها بين الشمال والجنوب الإيطالي من حيث مدى التقدم والإزدهار على المستويين السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من امتلاك أقاليم الشمال والجنوب لنفس أدوات الإنتاج والمهارات البشرية والموارد المادية، إلا أن أقاليم الجنوب حققت تقدماً واضحا على محافظات الشمال من حيث درجة التقدم والإزدهار الاقتصادي، وأرجع "بوتنام" ذلك إلى امتلاك أقاليم الجنوب لرصيد مرتفع من رأس المال الاجتماعي عن أقاليم الشمال .

وحتى إذا أخذنا باعتبار الاستدامة الاقتصادية فإن التنمية المستدامة لا تحتاج إلى رأس المال المادي فقط وإنما تحتاج أيضا هي بدورها إلى الأنواع الأخرى من رأس المال التي تخلق وتحفز وتحافظ على البيئة المطلوبة للتنمية، وقد أثبت التاريخ التنموي بشكل لا يقبل للشكَ أن توفر رأس المال المادي وحده دونما توفر بقية الأصناف الأخرى من رأس المال– بما فيها رأس المال الاجتماعي– لا يؤدي إلى الاستدامة، وإذا كانت تحليلات النظرية الاقتصادية النيو–كلاسيكية تركز على التنافس باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية، فإن التحليلات المتمحورة حول رأس المال الاجتماعي تركز على التعاون باعتباره عاملا مساعدا في التنمية، وعلينا نحن كباحثين أن نؤكد أن الفرق بين هذين المنهجين هو فرق في درجة التركيز، إذ لكل من التنافس والتعاون أدواراً هامة في الوصول إلى تنمية إقتصادية مستدامة (٨١).

تاسعا : دور الرأسمال الإجتماعي في تعزيز الثقة والاحترام داخل المجتمع :

أكد "روبرت بوتنام" أن " الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها، ومثال ذلك نجد مؤسسات الإدخار غير الرسمية والتي يطلق عليها " جمعية القروض الدوارة " وتتكون تلك الجمعية من مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على المساهمة بمبلغ من المال بشكل منتظم في صندوق نقدي، والمشاركون يدركون جيدا مخاطر التخلف عن الدفع، ويقوم المنظمون باختيار الأعضاء بشيئ من الحرص والدقة والسمعة الطيبة والتي تتبين من خلال تاريخه السابق في مثل تلك الجمعيات الخاصة بالقروض الدوارة أو من خلال علاقاته مع الآخرين داخل مجتمعه

، فالثقة والسمعة الطيبة إنما يؤثران بصورة إيجابية وبالتالي عدم الإرتياب من مخاطر التخلف عن الدفع" (٨٢).

وعلى المستوى العام، وفي محاولته لتصنيف رأس المال الاجتماعي وفقاً لمعيار الثقة الناتجة عن استخدامه فصل بوتنام رأس المال الاجتماعي إلى صنفين:

أ- **رأس مال إجتماعي عابر:** ويتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية إجتماعية متنوعة، ولا تقوم هذه العلاقات والشبكات على الروابط التقليدية، كالدين أو العرق أو النسب وإنما تعتمد على ارتباط أعضائها بمجموعة من الأهداف العامة، ويساهم هذا النوع في تكوين نمط من الثقة المجتمعية المعممة Gneralized Social Trust" والتي تدفع المواطنين للمشاركة في شؤون مجتمعهم .

ب- **رأس مال اجتماعي رابط:** وينصرف إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية اجتماعية مغلقة ، وتعتمد هذه الشبكات والأبنية الإجتماعية على الروابط التقليدية ولا تتولد لدى أعضاء هذه الشبكات رغبة في المشاركة خارج نطاق جماعتهم، وذلك لتكون نمط من الثقة الفردية أو الشخصية "Personlized Trust. ومن جهة أخرى يؤكد "مارك جرانو فيث" أنه لا يوجد خط فاصل بين رأس المال الاجتماعي العابر والرابط، فهناك إمكانية لتحول الرابط إلى العابر من خلال التفاعلات الاجتماعية، ويضرب مثال على ذلك ببعض المشاريع التجارية الصغيرة التي تعتمد في إدارتها على العلاقات والروابط الاجتماعية المباشرة كالأقارب والأصدقاء والجيران(رأس مال اجتماعي رابط) في الحصول على كافة الاحتياجات الأساسية للمشروع، ولكن بمرور الوقت ومع اتساع النشاط يبدأ أصحاب تلك المشروعات في تكوين روابط اجتماعية أخرى خارج حدود جماعتهم التقليدية من خلال اكتساب عدد من المهارات والأدوات(رأس مال اجتماعي عابر)(٨٣).

والجدير بالذكر هنا أن فوكوياما هو أيضاً قام بتصنيف المجتمعات وفقاً لشكل الروابط الاجتماعية السائدة فيها إلى مجتمعات أسرية تكون فيها العائلة وصلات القربى بشكلها الأوسع كالقبيلة والعشيرة هي النواة الأساسية لأي تفاعلات اجتماعية، ومن جهة أخرى هناك مجتمعات أشار إليها فوكوياما بوصفها مجتمعات الثقة العالية وهي المجتمعات التي تتنوع فيها أشكال التفاعلات الاجتماعية بما يسمح للفرد بالانتماء لأكثر من بناء اجتماعي في نفس الوقت دوره في الوصول إلى تنمية بشرية مستدامة.

❖ **على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة**

عادة ما يكون الإنسان الذي يسعى إلى توسيع دائرة علاقاته الاجتماعية بالآخرين إنما يخلق رأس مال اجتماعي يمكنه أن يعول عليه في المستقبل، وذلك في ضوء الإلتزامات والتوقعات المتبادلة بين الأفراد، وأيضاً توافر مناخ الثقة والتضامن والرغبة في مساعدة كل واحد للآخر(٨٤)، وقد تبنت المقاربة الفرنسية مدخل الجماعة المتمحورة حول فرضية أساسية مفادها أن الجماعة الاجتماعية هي أساس حصول الفرد على أية مزايا اجتماعية أو اقتصادية، فانتماء الفرد للجماعة الاجتماعية هو السبيل للحصول على مجموعة من الموارد والمهارات المتوفرة لدى غيره من أعضاء الجماعة، ويتحدد وضع الفرد في المجتمع من خلال قوة ونفوذ الجماعة الاجتماعية التي ينتمي لها، فكلما كانت الجماعة الاجتماعية قوية وذات نفوذ كلما استطاع أعضاؤها تحقيق مكاسب مادية وأدبية أكبر، ويتجسد رأس المال الاجتماعي– من وجهة النظر هذه– في مجموعة من العلاقات

والروابط الاجتماعية والمبادئ والقيم التي تحكم العلاقة بين أعضاء هذه الجماعة والتي تسهل التعاون فيما بينهم(٨٥).

❖ **على المستويين السياسي والاقتصادي**

يؤكد " فوكوياما " أنه على الرغم من الأهمية القيمية لرأس المال الاجتماعي، إلا أن أهميته الحقيقية تكمن في الوظيفتين السياسية والاقتصادية اللتين يؤديهما: وتتمثل الوظيفة الاقتصادية في مساعدته على خفض تكلفة نقل السلع والخدمات والتي تنتج عادة عن الإجراءات المعقدة لإبرام العقود، فالعقود التي يتم إبرامها بشكل غير رسمي- أي التي تعتمد على حجم الثقة المتوفرة بين طرفيها- تكون أكثر تيسيراً للمعاملات التجارية بين أطرافها، ويضيف فوكوياما أن التعاون القائم على العلاقات غير الرسمية سيبقى جزءاً هاماً من الإقتصاد الحديث، بل وستزداد أهميته مع تعقد النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للوظيفة السياسية فقد أكد على أهمية ما طرحه "توكفيل"، مشيراً إلى أن ما ذكره الأخير عن "فن الترابط المدني" هو نفسه رأس المال الاجتماعي، ويؤكد "فوكوياما" أيضا أن وجود مجتمع مدني قوي يحقق التوازن بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين وحمايتهم من تعسف الدولة في استخدام سلطتها، مضيفاً أنه في حالة غياب المجتمع المدني سيتعين على الدولة القيام بالدور الذي كان يؤديه المجتمع المدني وهو أمر مستحيل مما ينتج عنه نظاما سياسياً مضطرباً لا يستطيع الإستجابة لمطالب المواطنين(٨٦)، وهنا يكون مفهوم رأس المال الاجتماعي هاماً وحيوياً في قضايا التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية وقضية الشرعية (٨٧)، ومن جهة أخرى يخلق إضفاء الشرعية على مختلف أشكال رأس المال الاجتماعي ذاته في الساحة السياسية والاجتماعية بيئة مواتية للمبادرة المحلية المطلوبة لتحقيق تنمية محلية ديناميكية، ويمكن أن تساهم الحكومات والقادة الدينيون والمنظمات غير الحكومية والعلماء كلهم في خلق بيئة تعترف على نطاق واسع بأهمية الشبكات الاجتماعية التي يلبي الناس من خلالها العديد من احتياجاتهم، وعليه يشكل الاعتراف بالمؤسسات غير الرسمية أساسا مهما لتطوير قدراتها بغية أداء دور أكبر في شؤون المجتمع المحلي والشؤون العامة ، ويؤدي القبول الواسع في المجتمع المحلي لمبادئ مثل شفافية المنظمات العامة ومساءلتها أيضا إلى تعزيز المعايير والقواعد التي تحكم سلوك المسؤولين العامين، وحسب عالم الاقتصاد الحائز جائزة نوبل، ج ، ستيغليتز، "تؤدي العمليات الصريحة والشفافة والمرتكزة على المشاركة دوراً مهماً في الحفاظ على رأس المال الاجتماعي، وقد تساعد المشاركة على خلق الإحساس بالانتماء المجتمعي وهو شرط لا غنى عنه لبلوغ مستوى أعلى من رأس المال الاجتماعي، وعليه عندما يعتقد الأفراد أنهم يشاركون بشكل حقيقي في القرارات التي تؤثر عليهم سيكون أكثر تقبّلاً للتغيير مما لو كانوا يشعرون أن الحكومة هي التي تفرض عليهم التغييرات وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على أكثر المجموعات حرمانا .

وتجدر الإشارة في الأخير هنا إلى أن أي إستراتيجية التنمية البشرية يجب أن تستند بالأساس على تعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤدي في معظم الأحيان إلى تقليل نفقات المشاريع، لذا يصبح لزاما على الحكومات التي تتبنى هذه الإستراتيجية أن تتعاون مع المنظمات الشعبية المحلية وأن يزداد اهتمامها بتمكين إدارات الحكم المحلي بدلا من تركيز السلطات في يد الحكومة المركزية، وغالبا ما يؤدي نقل المسؤوليات إلى الحكومات المحلية والمنظمات الشعبية المحلية- خاصة تلك التي لها علاقة بذوي الدخل المحدود- إلى تقليل كلفة الخدمات العامة، لأن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون عاملا هاما من

عوامل تحقيق كفاءة إستخدام الموارد العامة [٨٨]، وبالتالي فإن تدعيم البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة لا يعتمد فحسب على الدولة التي تحكم حكما حسناً، وعلى القطاع الخاص الذي يوفر الوظائف المدرة للدخل، بل إنه يعتمد أيضا على منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعل السياسي والاجتماعي، والتي تعبئ المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٨٩].

عاشرا: منهجية البحث

١- نوع الدراسة:

دراسة وصفية، حيث تسعى الدراسة إلى توصيف دور الجمعيات الأهلية في تنمية رأس المال الاجتماعي ذلك بعد تحليل دورها الفعلي في هذا الجانب كذلك معوقات هذا الدور.

٢- المنهج المستخدم:

كلاً من المنهج الكيفي والمتمثل في "منهج دراسة الحالة" والمنهج الكمي والمتمثل في استمارة استبار.

٣- أدوات الدراسة :

أ- دليل دراسة الحالة والذي طبق على الجمعيات الأهلية عينة الدراسة.

ب- استمارة استبار للمستفيدين عينة الدراسة من هذه الجمعيات الأهلية للتعرف على اتجاهات المستفيدين نحو الجمعية.

أ- دليل مقابلة للقيادات الجمعيات. د– دليل مقابلة للمتطوعين.

٤- وصف مجتمع الدراسة:

أ- **البيانات الديموغرافية لمدينة الفيوم: –**

طبقت الدراسة الحالية على مدينة الفيوم وهي أكبر مدن محافظة الفيوم، حيث بلغت مساحتها ١٠٥٦.٤٢ كم مربع فهي تمثل ١٧.٤١٪ من مساحة الكلية لمحافظة الفيوم بإجمالي عدد سكان ٩٢٨.٥٤ ألف نسمه، حيث تبلغ مساحة محافظة الفيوم ٦٠٦٨.٧٠ كم مربع، وتتكون من ستة مراكز تضم ٦ مدن، ٥٨ وحدة محلية قروية، ١٦٠ قرية تابعة، ١٨٨٣ عزبة ونجع وكفر. بإجمالي عدد سكان (٢.٥٤٧٩٣٥) [٩٠]. وتعاني مدينة الفيوم من ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغ عدد الأميين للشريحة من (١٤ –٣٥) سنة ٦٣٧٨٣ فرد بنسبة ٦٨٪ من إجمالي عدد السكان[٩١].

ب- الخدمات الصحية:–

– عدد المستشفيات: ٢ الفيوم العام، مستشفى صدر الفيوم. + وحدة حميات الفيوم
– عدد وحدات رعاية طفل:٢ وحدات –عدد مراكز طبي حضري: ٣ مراكز
– عدد عيادات حي: ٣ عيادات. – عدد مكاتب الصحة: ٣ مكتب صحي.
– عدد عيادة جذام: ١ –عدد بنوك الدم: ١

ت– الخدمات الدينية: –عدد المساجد: –٨٤. – عدد الكنائس: –١٧

ث– الخدمات الشبابية والرياضية: –تحتوي مدينة الفيوم على ٤ مراكز شباب و١١ نادي رياضي، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين بها (٣٥٧٦).

ج– النشاط الأهلي والتعاوني[٩٢]: يوجد بها ٧٥٠ جمعية أهلية بالإضافة إلى ٦ وحدات اجتماعية.

تصنيف الجمعيات الأهلية: قبل التطرق للجانب الميداني من الدراسة الحالية لابد من وضع تصنيف للجمعيات الأهلية وفقاً لنوعية أنشطتها فتضمنت ثلاث أنواع موضحة كما يلي:

أ-**الجمعيات ذات الطابع الديني:** وهي الجمعيات التي أعضاء مجلس إدارتها من رجال الدين (شيوخ أو قساوسة) وتركز أنشطتها في تنمية مجال الدعوة وشئون العبادات، لتدعيم الجانب الديني لدى أفراد المجتمع، وتتنوع هذه الأنشطة ما بين ندوات ثقافية دينية، تحفيظ قرآن، إلى مساعدة وتحفيز أفراد المجتمع على تقديم المساعدة للمحتاجين، ويوجد بمدينة الفيوم عدد(٦٧) وتتنوع بين جمعيات مسيحية ومسلمة. مثل جمعية (تحفيظ القرآن والمحافظة على القرآن الكريم، وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس، وجمعية شفيع)

ب-**جمعيات تنموية:** وهي جمعيات تركز أنشطتها لتنمية المجتمع المحيط اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. فتتمثل أنشطتها في القيام بمشاريع تنموية تقدم خدمات متنوعة لأفراد المجتمع المحيط تهدف بها تحسين نوعية حياتهم. مثل جمعية (أبو بكر الصديق، جمعية العريان)

ج-**جمعيات رعاية:** هي تلك الجمعيات التي تركز أنشطتها في تقديم المساعدات المالية والعينة للمحتاجين (من فقراء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة) مثل جمعية (رسالة، صلاح الدين)

٥- مجالات الدراسة:

أ-**المجال المكاني:** مدينة الفيوم وحسب آخر تقارير التنمية البشرية لمصر[٩٣] فان المحافظة ككل تعانى من نقص في الموارد المادية والمالية ويتبقى كيفية الاستفادة من المورد البشرى والذي تمتلك منه الكثير(عدد سكان المحافظة٢.٥٤٧.٩٣٥ مليون نسمة) ومن ثم فان رأس المال الاجتماعي هو انسب المداخل التنموية للتعامل مع هذه القضية.

سوف تطبق الدراسة على الجمعيات الآتية:

- جمعية رسالة (بندر أول). - جمعية أبو بكر الصديق (بندر ثاني).
- جمعية شفيع - جمعية المحافظة على القرآن الكريم.
- جمعية أصدقاء الكتاب المقدس. - جمعية صلاح الدين لتنمية المجتمع.
- جمعية العريان- جمعية علوم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

مبررات اختيار الجمعيات الأهلية عينة الدراسة:

جمعية العريان: جمعية العريان تطبيق المشروع الكندي لتطوير التعليم في مرحلة التعليم المبكر وهي جمعية مظلة للمشروع تطبق شراكا ت مع (٤٣) جمعية أخرى في إطار تنفيذ المشروع فكان من الأهمية بمكان تطبيق الدراسة عليها.

جمعية صلاح الدين: مشهرة منذ ٥ سنوات وخلال تلك الفترة تعاونت مع جمعيات عدة في محافظة الفيوم وخارج المحافظة وحجم المستفيدين لديها في تزايد مستمر وهي الآن تخطط لبناء فرع أخر للجمعية بميزانية كبيرة، فلفتت نظر الباحثة ما العوامل التي أدت إلى توافر الثقة من قبل المتبرعين والمستفيدين والجمعيات التي تتعاون معها.

جمعية أبو بكر الصديق: جمعية تقدم خدمات عامة ومتنوعة كذلك تطبق الكثير من المشروعات الأمر الذي استوجب دراستها.

جميعه علوم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف: تقع الجمعية بجوار جمعية الشبان لمسلمين من ناحية ومن ناحية أخرى بجوار جمعية أصدقاء الكتاب المقدس.

جمعية المحافظة على القرآن الكريم: من أقدم الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم، حيث أشهرت عام١٩٦٦.

جمعية أصدقاء الكتاب المقدس: قامت بعمل مشروع الإخاء بالتعاون مع جمعية الشبان المسلمين حيث تعاون شباب الجمعيتين في تنظيف وتجميل الحي.

جمعية شفيع: من أقدم الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم، حيث أشهرت عام١٩٥٢.

ب- **المجال البشري:** ونظراً لزيادة حجم العينة خاصة بجمعية رسالة لم يتم التوصل إلا لعدد (٢٩٨) مستفيد فتغير حجم العينة المسحوبة من جمعية رسالة وأصبحت (٣١٣) مفردة وأصبح عينة الدراسة (٥١٢) مفردة.

جـ- المجال الزمني:

فترة إجراء البحث نظرياً وعمليا والتي استغرقت المدة الزمنية ما بين ٢٠١٠/١١/٢١ إلى ٢٠١٠/١٢/٢٥.

الحادي عشر : عرض وتحليل نتـــائج الدراســـة:

١-النتائج الكمية:

أ- **خصائص عينة الدراسة:**

جدول رقم(١) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للبيانات الأولية

	الاستجابة	التكرار	النسبة
النـــــوع	ذكور	٢٣٦	٤٦.١
	إناث	٢٧٦	٥٣.٩
السـن	أقل من ٢٠	٤٢	٨.٢
	من ٢٠إلى أقل من ٣٥	٢٩٦	٥٧.٨
	من ٣٥إلى أقل من ٥٠	٨٢	١٦
	٥٠ فأكثر	٩٢	١٨
الحالة التعليمية	تعليم عالي	١٤٠	٢٧.٣
	تعليم فوق المتوسط	٣٩	٧.٦
	تعليم متوسط	٤٨	٩.٤
	يقرأ ويكتب	٦٨	١٣.٣
	لا يقرأ ولا يكتب	٢١٧	٤٢.٤

	الاستجابة	التكرار	النسبة
الموقف من العمل	يعمل	٧٣	١٤.٣
	لا يعمل	٣٦١	٧٠.٥
	يتقاضى معاش	٧٨	١٥.٢
الحالة الاجتماعية	أعزب	٢٥٦	٥٠
	متزوج	١٤٢	٢٧.٧
	مطلق	١٦	٣.١
	أرمل	٩٨	١٩.١
كيف علمت بأنشطة الجمعية	عن طريق صديق	٤٧٥	٩٢.٨
	إعلانات ومنشورات	٢٤	٤.٧
	عن طريق جمعية أخرى	١٣	٢.٥

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١) يتضح توزيع المستفيدين وفقاً للمراحل العمرية، حيث أن أعلى نسبة كانت للفئة العمرية التي تقع بين (٢٠ إلى أقل من ٣٥سنة) والتي بلغت (٥٧.٨٪) ويليها الفئة العمرية (من٥٠ سنة فأكثر) والتي بلغت نسبتها (١٨٪) ثم الفئة العمرية التي تقع بين (٣٥ إلى أقل من٥٠ سنة) والتي بلغت نسبتها (١٦٪) إلى أن نصل لأقل نسبة وهي (٨.٢٪) والتي كانت للفئة العمرية (أقل من ٢٠سنة).

وبهذا يتضح أن الغالبية العظمى من المستفيدين تقع فئاتهم العمرية ما بين (٢٠ إلى أقل من ٣٥سنة) بما يميز هذه الفئة المرحلة العمرية من قدرات وطاقات وقابلية للتعلم والتغيير يجعل منهم مورداً بشرياً للجمعيات الأهلية بصرف النظر عن حاجة العوز لديهم أياً كان نوعها، فباستثمار وتنمية ما لديهم من قدرات وطاقات لمساعدات أنفسهم ثم غيرهم من باقي المستفيدين يغير مفهوم الإحسان المعروف لدي الجمعيات الأهلية والذي قد يصيب البعض بالوصمة، كذلك يفرغ الطاقات السلبية الناتجة من حالة العوز، ويكشف لما لدى الفقراء من موارد، وينشأ في إطار هذه العملية شكل من الثقة بين العملاء والجمعية، لذا يتطلب الأمر من الجمعيات الأهلية عدم النظر للعميل على أنه شخص يحتاج فقط للمساعدة إنما أيضاً أنه لديه القدرة على مساعدة نفسه، والآخرين ووضع برامج في هذا الإطار الأمر الذي يزود موارد الجمعيات الأهلية لمساعدة أفراد أكثر.

أما بالنسبة إلى توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع، نجد أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور حيث بلغت نسبة الإناث (٥٣.٩٪) بينما كانت نسبة الذكور (٤٦.١٪). الأمر الذي يدل على التقارب بين نسبة الذكور من نسبة الإناث، على الرغم من أن الزيادة في نسبة الإناث قد تدل على أن نسبة العوز لدى النساء أكبر منها لدى الذكور.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة "طبقاً للحالة الاجتماعية" تبين أن أعلى نسبة كانت لفئة الأعزب والتي بلغت (٥٠٪) وتليها فئة المتزوج (٢٧.٧٪) ثم فئة الأرمل حيث بلغت (١٩.١٪) إلى أن وصلنا إلى فئة المطلق والتي بلغت (٣.١٪) ويتضح من هذه البيانات أن الغالبية العظمى من المستفيدين من فئة الأعزب، وتفسير هذه البيانات يتفق مع بيانات الجدول التالي حيث أن نسبة (٣٦١٪) من المستفيدين لا يعملوا لعدم وجود فرصة عمل تتناسب مع إمكانياتهم الحالية مما يتطلب توافر برامج تأهيلية بالإضافة إلى التنسيق بين الجمعية وأصحاب الأعمال لتوفير فرص عمل لهم.

وبالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب موقفهم من العمل حيث نجد أن نسبة المستفيدين الذين لا يعملون تصل إلى (٧٠.٥٪) وهي نسبة أعلى من المستفيدين الذين يعملون حيث تصل نسبتهم إلى (١٤.٣٪)، هذا بالإضافة إلى أن المستفيدين الذين يتقاضون معاش نسبتهم (١٥.٢). ويتضح من تلك البيانات أن نسبة (٨٥.٥٪) من عينة الدراسة عبارة عن طاقات مهدرة حتى وإن كان منهم من يتقاضى معاش فهو لديه الخبرة التي يمكن أن تستفيد منها الجمعية بطريقة أو بأخرى كذلك، بالإضافة إلى ضرورة توافر برامج تؤهل باقي المستفيدين للعمل الذي يتناسب مع ظروفهم الصحية ومتطلبات حياتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة عمل الجمعية كوسيط بين أصحاب الأعمال والمستفيدين كما سبق الذكر لمعرفة متطلبات سوق العمل ومن ثم تزويد المستفيدين بها لضمان مستوى معيشي لائق بهم حتى تقدم الجمعية حل جذري للمشكلة.

أما فيما يتعلق بتوزع عينة الدراسة "طبقاً للحالة التعليمية" نجد أن نسبة (٤٢.٤٪) من المستفيدين أميين ونسبة (٢٧.٣٪) من المستفيدين حاصلين مؤهل عالي يبين مدى التفاوت بين مستويات التعليم بين أمي لا يقرأ ولا يكتب وبين حاصل على مؤهل عالي

وبالرغم من هذا قد وجدت الباحثة أنهم مستفيدين من جمعية واحدة. بالإضافة إلى تقارب نسب الحاصلين على مؤهل فوق متوسط ومؤهل متوسط ويقرأ ويكتب، حيث وصلت نسبة الذين لديهم مهارات القراءة والكتابة (١٣.٣٪)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط (٩.٤٪)، في حين وصلت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط (٧.٦٪).

أما بالنسبة لتوزع عينة الدراسة "حسب طريقة تعرفه على الجمعية" فنجد أن نسبة المستفيدين الذين تعرفوا على الجمعية عن طريق صديق كانت أعلى نسبة حيث بلغت (٩٢.٨٪) وهؤلاء الذين تعرفوا على الجمعية عن طريق الإعلانات والمنشورات التي تصدرها الجمعية وصلت نسبتهم (٤.٧٪) والذين تعرفوا على الجمعية عن طريق جمعية أخرى نسبتهم (٢.٥٪). هذا ويتضح بعرض تلك البيانات أن مستفيدين الجمعيات الأهلية أنفسهم هم أفضل طريقة لتسويق خدمات الجمعيات الأهلية، لذا فمن الضروري الاهتمام بالعمل على توافر المصداقية بين الجمعية والمستفيدين لبناء جسور الثقة التي تشيع روح الانتماء ومن ثم زيادة رأس المال الاجتماعي للجمعية الأهلية.

ب- عرض النتائج الخاصة بالبعد الأول: ثقة المستفيدين بالجمعية الأهلية

جدول رقم (٢) يوضح النتائج المرتبطة بمستوى ثقة المستفيدين بالجمعية الأهلية

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	يتصل الأخصائي بي عند توفر الخدمة التي اطلبها.	١٠٥	٢٠,٥	٢٣٧	٤٦,٣	١٧٠	٣٣,٢	٩٥٩	٣١٩,٧	٦٢,٤٣	٧
٢	ليس من الضروري أن يكون لدى معرفة شخصية بأحد العاملين بالجمعية للحصول على الخدمة.	٣٩٤	٧٧	٣٣	٦,٤٥	٨٥	١٦,٦	١٣٣٣	٤٤٤,٣	٨٦,٧٨	٢
٣	إجراءات الحصول على الخدمات ضرورية وليست روتينية.	٥١	١٠	٣٦٨	٧١,٨٨	٩٣	١٨,٢	٩٨٢	٣٣٧,٣	٦٣,٩٣	٦
٤	ليس من الضوري أن انتظر في الجمعية لوصول الخدمة وتذكير الأخصائي باحقيتي لها.	٢٢٢	٤٣,٤	٢٠٦	٤٠,٢	٨٤	١٦,٤	١١٦٢	٣٨٧,٣	٧٥,٦٥	٥
٥	تصدق الجمعية في تنفيذ وعودها.	٣٦٢	٧٠,٧	١٠٦	٢٠,٧	٤٤	٨,٥٩	١٣٤٢	٤٤٧,٣	٨٧,٣٧	١
٦	بشكل عام اثق في الجمعية.	٣٨٥	٧٥,٢	٢٨	٥٠٥	٩٩	١٩,٣	١٣١٠	٤٣٦,٧	٨٥,٢٩	٣
٧	تحصر الجمعية على معرفة مستوي رضنا عن أدائها.	١٥٧	٣٠,٧	-	-	٣٥٥	٦٩,٣	٨٢٦	٢٧٥,٣	٥٣,٧٨	٩
٨	هنالك سهوله في التواصل مع القيادات.	١٥٨	٣٠,٩	-	-	٣٥٤	٦٩,١	٨٢٨	٢٧٦	٥٣,٩١	٨
٩	يتعامل معي موظفين الجمعية بطريقة مقبولة.	٣٠٢	٥٨,٩	١٧٠	٣٣,٢	٤٠	٧,٨	١٢٨٦	٤٢٨,٧	٨٣,٧٢	٤
المجموع		٢١٣٦		١١٤٨		١٣٢٤		١٠٠٢٨	٣٣٤٢,٦٧		
المتوسط		٢٣٧,٣		١٢٧,٦		١٤٧,١					
النسبة		٤٦,٣٥		٢٤,٩		٢٨,٧٣					
المتوسط المرجح		١١١٤,٢									
القوة النسبية لليعد		٧٢,٥									

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢) إلى النتائج المرتبطة بمستوى ثقة المستفيدين بالجمعيات الأهلية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١١١٤.٢) والقوه النسبيه للبعد (٧٢.٥٪)، وبذلك ممكن التأكيد على أن هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبه من إجابه موافق بلغت (٤٦.٣٥٪) فى حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (٢٤.٩٪) الى نسبة (٢٨.٧٣٪) اجابو لا.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد ومن الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها " تصدق الجمعية في تنفيذ وعودها " في الترتيب الأول بوزن مرجح (٤٤٧.٣) وقوة نسبية (٨٧.٣٧٪). وتشير استجابات المبحوثين إلى أن الجمعية تنفيذ ما تتعهد به للمستفيدين، مما يزيد من ثقة المستفيدين بالجمعية.

٢- وجاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها " ليس من الضروري أن يكون لدى معرفة شخصية بأحد العاملين بالجمعية للحصول على الخدمة" في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٤٤٤.٣) وقوة نسبية (٨٦.٧٨٪). وتشير استجابات المبحوثين إلى أن هناك قناعة لديهم بعدالة معايير اختيار المستفيدين.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة بينديكت[٩٤] بول Benedicte Bull والتي كانت بعنوان " رأس المال الاجتماعي، والمجتمع المدني ودولة الرعاية الديمقراطية في النرويج " ٢٠٠٦).حيث أكدت أن المجتمع المدني النشط ساهم بشكل واضح في ارتفاع رأس المال الاجتماعي. وأرجع الباحث هذا إلى أن رأس المال الاجتماعي بما فيه من شبكات قائمة في المجتمع يرتبط بمعدلات الثقة في الشبكات الاجتماعية "المتمثلة في منظمات المجتمع المدني" وأثر معدلات الثقة على العضوية في هذه الشبكات، كذلك تأثيره على العضوية النشطة

ج- عرض النتائج الخاصة بالبعد الثاني: مشاركة المستفيدين التطوعية بالجمعيات الأهلية

جدول رقم (٣) يوضح النتائج المرتبطة بمستوى مشاركة المستفيدين التطوعية بالجمعيات الأهلية

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	سبق وان شاركت بأنشطة الجمعية التطوعية	١٠٤	٢,٣	١٩٦	٣٨,٢	٢١٢	٤١,٤	٩١٦	٣٠٥,٣	٥٩,٦٤	٨
٢	لدى استعداد للمشاركة بأنشطة الجمعية	٢١٢	٤١,٤	-	-	٣٠٠	٥٨,٦	٩٣٦	٣١٢	٦٠,٩٤	٧
٣	سبق لأحد من أفراد أسرتي المشاركة بأنشطة الجمعية التطوعية.	٢٩٦	٥٧,٨	-	-	١١٦	٢٢,٦	١٣٠٤	٤٣٤,٧	٨٤,٩	١
٤	سبق لي وان قدمت مساعدة لمستفيد من خدمات الجمعية بمعرفة الجمعية.	٣٠٦	٥٩,٨	-	-	٢٠٦	٤٠,٢	١١٢٤	٣٧٤,٧	٧٣,١٨	٤
٥	حث الشباب على ضرورة المشاركة بأنشطة الجمعية.	١٩٦	٣٨,٣	٨٩	١٧,٣٨	٢٢٧	٤٤,٣	٩٩٣	٣٣١	٦٤,٦٥	٦
٦	تخبرني الجمعية دورياً بالأنشطة التي يمكن المشاركة بها.	٢٨٣	٥٥,٣	١٣٨	٢٦,٩٥	٩١	١٧,٨	١٢١٦	٤٠٥,٣	٧٩,١٧	٣
٧	تسجل الجمعية بياناتي دورياً لمعرفة نوعية المشاركة التي تناسبني (بالجهد، بالوقت، بالمال)	٢٤١	٤٧,١	٦٢	١٢,١١	٢٠٩	٤٠,٨	١٠٥٦	٣٥٢	٦٨,٧٥	٥
٨	بشكل عام لدي اهتمام بالمشاركة التطوعية بالجمعيات الأهلية	٣٠١	٥٨,٨	١٤٨	٢٨,٩١	٦٣	١٢,٣	١٢٦٢	٤٢٠,٧	٨٢,١٦	٢
المجموع		٢٠٣٩		٦٣٣		١٤٢٤					
المتوسط		٢٥٤,٨		٧٩,١		١٧٨					
النسبة		٤٩,٧٨		١٥,٤٥		٣٤,٧٧					
المتوسط المرجح		١١٠٠,٩									
القوة النسبية للبعد		٧١,٧									

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٣) إلى النتائج المرتبطة بمستوى المشاركة التطوعية للمستفيدين بالجمعيات الأهلية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١١٠٠.٩) والقوه النسبية للبعد (٧١.٧٪)، وبذلك ممكن التأكيد على أن هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من إجاب موافق بلغت (٤٩.٧٨٪) فى حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (١٥.٤٥٪) إلى نسبة (٣٤.٧٧٪) اجابو لا.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد ومن الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالي:

١-جاءت العبارة رقم (٣) والتى مفادها " **سبق لأحد من أفراد أسرتي المشاركة بأنشطة الجمعية التطوعية.**" في الترتيب الأول بوزن مرجح (٤٣٤.٧) وقوة نسبية (٨٤.٩٪). وتشير استجابات المبحوثين إلى أن لديهم أحد الأقراب الذي سبق له وأن شارك في أنشطة تطوعية.

٢-وجاءت العبارة رقم (٨) والتي مفادها " بشكل عام لدي اهتمام بالمشاركة التطوعية بالجمعيات الأهلية " في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٤٢٠.٧) وقوة نسبية (٨٢.١٦٪). وتشير استجابات المبحوثين إلى أن لديهم اهتمام للمشاركة التطوعية بالجمعيات الأهلية.

تتفق ونتائج دراسة جيبرمو سونكل Guillermo Sunkel بعنوان " **الفقر في المدينة: رأس المال الاجتماعي والسياسات العامة** " ٢٠٠٣[٩٥]. فقد أوضحت أن رأس المال الاجتماعي يمثل رؤية إيجابية جديدة من قدرة الناس للتغلب على التحديات المنهكة للفقر.كذلك أكدت على أن تقوية الروابط الاجتماعية يحسن ويعزز تكامل المجموعات الاجتماعية ويشجع المشاركة الاجتماعية ويزيد من الموارد المالية الموجهة لبرامج رعاية الفقراء، كذلك يكتشف ما عند الفقراء من موارد وتنتهي الدراسة بالتأكيد على أن رأس المال الاجتماعي وسيلة حاسمة للتغلب على الفقر. كذلك أكدت الدراسة على دور المجتمع المدني في سياق دولة الرعاية النشطة على أنه يشجع مشاركة أفراد المجتمع في توفير الرعاية الاجتماعية كذلك التعبير عن مصالح ومطالب أفراد المجتمع لذلك يجب على المجتمع المدني التركيز على رأس المال الاجتماعي لتقديم الرعاية الاجتماعية. وهذا ما تبين من الملاحظة أثناء الدراسة الميدانية، حيث وجد أن معدلات التطوع في جمعية رسالة بالفيوم عالية بشكل ملحوظ، حيث وصل عدد المتطوعين (٨٠٠) متطوع كذلك زيادة ثقة المستفيدين بها عالية.

د-عرض نتائج الخاصة بالبعد الثالث: تكوين الشبكات الاجتماعية

جدول رقم (٤) يوضح النتائج المرتبطة بتكوين الجمعيات الأهلية للشبكات الاجتماعية

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	أستفيد من خدمات أكثر من مشروع بالجمعية	٢٩	٥,٦	٨٢	١٦,٩	٣٩٦	٧٧,٣	٦٥٧	٢١٩	٤٢,٧٣	٨
٢	تتيح الجمعية معلومات خاصة بخدمات الجمعيات المحيطة.	٣٤٩	٦٨٠٢	-	-	١٦٣	٣١,٨	١٢١٠	٤٠٣,٣	٧٨,٧٨	٤
٣	تتعاون الجمعية مع مؤسسات مجتمعية لتقديم بعض الخدمات.	٣٤١	٦٦,٦	-	-	١٧١	٣٣,٤	١١٩٤	٣٩٨	٧٧,٧٣	٥
٤	أعتقد أن السنة التي تجمع بين أعضاء الجمعية هي الفئة العمرية.	٤٢٨	٨٥,٥	٢٩	٥,٦٦	٤٥	٨,٨	١٤١٧	٤٧٢,٣	٩٢,٢٥	٢
٥	تطلب مني الجمعية دعوة أصدقائي للاستفادة من انشطتها.	٤٥٩	٨٩,٦	-	-	٥٣	١٠,٤	١٤٢٠	٤٧٦,٧	٩٢,١	١
٦	اعتقد أن حركة العضوية بالجمعية زادت	٣٦٨	٧١,٨	١٠٧	٢٠,٨٩	٣٧	٧,٢	١٢٥٥	٤٥١,٧	٨٨,٢٢	٣
٧	تطلب مني الجمعية تقديم مقترحات لتحسن أدائها.	٢٣٨	٤٦,٥	١٥٢	٢٩,٦٩	١٢٢	٢٣,٨	١١٤٠	٣٨٠	٧٤,٢٢	٦
٨	تعتمد أنشطة الجمعية على المشروعات التنموية للدولة.	٤٥	٨,٨	٤٥٨	٨٩,٤٥	٩	١,٨	١٠٦٠	٣٥٣,٣	٦٩	٧
٩	تشكل الجمعية جماعات من المستفيدين طبقاً لتخصصاتهم تمهيداً للإستفادة.	٢٢	٤,٣٩	٦٩	١٣,٤٧	٤٢١	٨٢,٢	٦٢٥	٢٠٨,٣	٤٠,٦٩	٩
١٠	تحرص الجمعية على عمل اجتماعات دورية للمستفيدين لعمل علاقات بينهم.	١٢	٢,٣	٤٧	٩,١٧	٤٥٣	٨٨,٥	٥٨٢	١٩٤,٣	٣٧,٩٦	١٠
المجموع		٣٣٠١		٩٤٩		١٨٧٠		١٠٦٧١	٣٥٥٧		
المتوسط		٣٣٠,١		٩٤,٩		١٨٧					
النسبة		٤٤,٩٤		١٨,٥٤		٣٦,٥٢					
المتوسط المرجح		١٠٦٧,١									
القوة النسبية للبعد		٦٩,٥									

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٤) إلى النتائج المرتبطة بتكوين الجمعيات الأهلية للشبكات الاجتماعية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١٠٦٧.١) والقوه النسبية للبعد (٦٩.٥٪)، وبذلك ممكن التأكيد على أن هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من أجاب موافق بلغت (٤٤.٩٤٪) فى حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (١٨.٥٤٪) الى نسبة (٣٦.٥٢٪) اجابو لا.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد ومن الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالي:

١-جاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها " تطلب مني الجمعية دعوة أصدقائي للاستفادة من أنشطتها." في الترتيب الأول بوزن مرجح (٤٧٦.٧) وقوة نسبية (٩٣.١٪). وتشير استجابات المبحوثين إلى أن الجمعيات الأهلية تطلب منهم دعوة أصدقائهم للاستفادة من أنشطتها.

٢-وجاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها "أعتقد أن الصفة التي تجمع بين أعضاء الجمعية هي الفئة العمرية." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٤٧٢.٣) وقوة نسبية (٩٢.٢٥٪). وتشير استجابات المبحوثين إلى أنهم يعتقدون أن أعضاء الجمعية في فئة عمرية واحدة.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة جينيفر جريس Jennifer E. Gress بعنوان "**فهم دور رأس المال الاجتماعي في إنتاج إسكان رخيص في المقاطعة البرتقالية، كاليفورنيا**" ٢٠٠٧ [٩٦].حيث أكدت على أن التعاون والاشتراك في المعلومات يتيح مضاعفة الخدمة ويزيد من كفاءتها ومد المؤسسات القائمة على تقديم الخدمة بالموارد النادرة كما أن رأس المال الاجتماعي يسهل تبادل الدعم المالي والمعونة التقنية بين المؤسسات التي تسعى لإنشاء إسكان رخيص.

جدول رقم (٥) يوضح ترتيب مؤشرات رأس المال الاجتماعي طبقاً للقوة النسبية

	الأبعاد	اوافق			إلى حد ما			غير موافق			المتوسط	القوة	الترتيب
		المجموع	المتوسط	٪	المجموع	المتوسط	٪	المجموع	المتوسط	٪	المرجح	النسبية	
١	ثقة المستفيدين بالجمعية	٢١٣٦	٢٣٧,٣	٤٦,٤	١١٤٨	١٢٧,٦	٢٤,٩١	١٣٢٤	١٤٧,١	٢٨,٧	١١١٤,٢	٧٢,٥	١
٢	المشاركة التطوعية بالجمعية	٢٠٣٩	٢٥٤,٨	٤٩,٨	٦٣٣	٧٩,١٣	١٥,٤٥	١٤٢٤	١٧٨	٣٤,٧٧	١١٠٠,٩	٧١,٧	٢
٣	تكوين الشبكات الاجتماعية	٢٣٠١	٢٣٠,١	٤٤,٩	٩٤٩	٩٤,٩	١٨,٥٤	١٨٧٠	١٨٧	٣٦,٥٢	١٠٦٧,١	٦٩,٥	٣
المجموع		٦٤٧٦	٧٢٢,٢	-	٢٧٣٠	٣٠١,٦٣	-	٤٦١٨	٥١٢,١	-	٣٢٨٢,٢	٢١٣,٧	-
المتوسط		-	٢٤٠,٧	٤٧	-	١٠٠,٥	١٩,٦	-	١٧٠,٧	٣٣,٣	١٠٩٤	٧١,٢	-

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥) والذي يوضح ترتيب لمؤشرات راس المال الاجتماعي وفقاً للمتوسط المرجح والقوة النسبية، حيث يتضح أن استجابات المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١٠٩٤) والقوة النسبية (٧١.٢٪)، ومما يؤكد ذلك أن نسبة من أجابوا موافق بلغت (٤٧٪)، أما نسبة من أجابوا إلى حد ما بلغت (١٩.٦٪)، بينما من أجابوا بغير موافق بلغت نسبتهم (٣٣.٣٪).

وقد جاء ترتيب مؤشرات رأس المال الاجتماعي وفقاً للمتوسط المرجح والقوة النسبية على النحو التالي:

– جاء مؤشر ثقة المستفيدين بالجمعيات الأهلية، في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (١١١٤.٢)، وقوة نسبية (٧٢.٥٪).

– أما الترتيب الثاني كان لمؤشر المشاركة التطوعية بالجمعيات الأهلية، وذلك بمتوسط مرجح (١١٠٠.٩) وقوة نسبية (٧١.٧٪).

– ثم جاء مؤشر تكوين الشبكات الاجتماعية، في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (١٠٦٧.١) وقوة نسبية (٦٩.٥٪).

وهذه النتيجة تتفق دراسة البنك الدولي بعنوان"**دراسة رأس المال الاجتماعي في دراسات العمل الاجتماعي**" والتي أكدت على أن رأس المال الاجتماعي ثروة محتملة لكنه ليس الدواء الحاسم لمواجهة الفقر يمكن أن يستخدم لتوفير الخدمات وتقديم الدعم وما يطبق على الأفراد يمكن أن يطبق على المؤسسات حيث أن العلاقات الاجتماعية قد تكون قادرة على إيجاد تفاوض أكثر فاعلية للتحديات المتنوعة.

وتفسر نتائج الدراسة الحالية وتفصل ما سبق حيث أنها تشير إلى ترتيب تشكل رأس المال الاجتماعي حيث أن الثقة التي تنشأ بين المستفيدين والجمعيات الأهلية والتي تنتج نشاط وفاعلية خدمات تلك الجمعيات، تؤدي إلى تشجيع المشاركة التطوعية من قبل المستفيدين بتلك الجمعيات لرغبتهم في مساعدتها لتقديم خدمات لآخرين من أفراد المجتمع، وسواء كانت هذه المشاركة مادية أو مشاركة بالجهد أو غيرها، بما يؤدي إلى تكوين شبكات اجتماعية لديها القدرة المادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

كما يلاحظ أن جميع الجمعيات الأهلية عينة الدراسة يجتمع مجلس إدارتها مرة كل شهر، بالإضافة إلى أن الجمعيات النشطة في مجال الرعاية وتنمية المجتمع لا تهتم كثيراً بقضايا التنمية الثقافية والتفكير العلمي النقدي. أما الجمعيات ذات الطابع الديني تركز على مجال الدعوة وشئون العبادات، وإن تناولت القضايا الثقافية والاجتماعية وتتخذ مواقف تتميز بالجمود.

اتضح من دراسة الحالة أن هناك ضعف بتسديد الاشتراكات بفعل انخفاض الوعي العام بأهمية العمل التطوعي، في حين ترتفع نسبة من يعملون بأجر (بحد أدنى ٤ موظفاً في المتوسط في كل جمعية) أما بالنسبة لتسديد الاشتراكات في الجمعيات ذات الطابع الديني فهو منتظم عنه في الجمعيات الأخرى، وذلك نتيجة الوازع الديني الموجود لدى أفراد المجتمع. مما يتفق مع ما أصدره البنك الدولي على صفحته الخاصة برأس المال الاجتماعي والتي يؤكد فيها على أن الدين أحد مصادر رأس المال الاجتماعي(٩٧).

اتضح من دراسة الحالات ضعف مشاركة الشباب أقل من ٤٠سنة في الأنشطة التطوعية بالجمعيات الأهلية عينة الدراسة، هذا ما عدا جمعية رسالة.

أما فيما يخص معيار الكفاءة الاتصالية، فنجد أن جمعيات تنمية المجتمع لديها كفاءة اتصالية عالية، بعكس الجمعيات ذات الطابع الديني فهي جمعيات منغلقة على ذاتها. تبين من دراسة الحالات فيما يخص مصادر تمويل الجمعيات ذات الطابع الديني تعتمد فقط على تبرعات أفراد المجتمع القادرين، بالإضافة إلى اشتراكات أعضاء الجمعية كما سبق الذكر. بعكس جمعيات تنمية المجتمع وجمعيات الرعاية الاجتماعية، حيث تتنوع مصادر تمويلها ما بين شراكات بينها وبين مؤسسات مجتمعية أو تمويل جهات أجنبية، بإضافة إلى تبرعات أفراد المجتمع القادرين، واشتراكات أعضاء الجمعية.

الثاني عشر: النتائج العامة للدراسة:

ترتبط دائما النتائج بالمقدمات في البحث العلمي لهذا سوف يتم عرض نتائج هذه الدراسة من خلال تساؤلاتها:

النتائج الخاصة بالتساؤل الأول للدراسة: " ما العوامل المؤثرة في تنمية رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعيات الأهلية؟"

تأسيساً على أن رأس المال الاجتماعي، مثل أي نوع من رأس المال، يتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية التي يجب الإشارة إليها. ومن هذه العوامل ما له تأثير إيجابي ومنها ما له تأثير سلبي. فأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل المؤثرة في نمو رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعيات الأهلية جاءت على الترتيب التالي:

١- **علاقات ونشاط القائمين على الجمعيات الأهلية** (من أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رئيس مجلس الإدارة، ومدير الجمعية) هو العامل الرئيسي في تنمية رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعيات الأهلية. كما كان الحال بجمعية **أبو بكر الصديق، وجمعية صلاح الدين، وجمعية العريان**، حيث أن كثير من المشاريع التي تعمل بها علمت بها وتقدمت لها إلا كان عن طريق أحد أعضاء مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة فهم بحكم اهتمامهم بمجال التنموي لهم علاقات اجتماعية تتيح لهم المعلومات اللازمة للعمل في مجال الجمعيات الأهلية حيث أن أحد أبعاد رأس المال الاجتماعي هو القدرة المعلوماتية التي توفرت لدى الجمعيات الأهلية من خلال علاقات أعضاء مجلس الإدارة أو مدير الجمعية، واتضح أنه كلما زاد نشاط الجمعية كلما زاد دائرة علاقات أعضاء مجلس الإدارة ومدير الجمعية، مما أدى إلى زيادة تعاون الجمعية مع غيرها من المؤسسات المجتمعية، في إطار زيادة رأس مالها الاجتماعي.

٢- اتضح من نتائج الدراسة أن العامل الديني أحد العوامل التي تؤثر على نمو رأس المال الاجتماعي مما يتيحه من جسور الثقة المبدئية في الجمعية والقائمين عليها، فكثير من المتبرعين يفضلون التبرع للجمعيات ذات الطابع الديني، كذلك اتضح أن هذه الجمعيات تعمد اعتماد كلي على هذه التبرعات ماعدا جمعية "**المحافظة على القرآن الكريم، وجمعية شفيع**، تعتمد اعتماد جزئي على التبرعات، حيث أن مصادر التمويل كانت في الجمعية الأولى من موارد المدرسة "مدرسة الإسلامية الخاصة" أما جمعية شفيع فكانت مصادر التمويل لديها "دار المغتربات"، وهى تضمن لها التمويل المستدام ويمكنها من العمل في المشروعات بشكل مستدام نظرا لتوفر التمويل كذلك اتضح أن العامل الديني يؤثر أيضا على عدد المتطوعين، وتأثير طفيف على عضوية الجمعية.

٣- أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن اهتمام الجمعية بتسويق خدماتها يؤثر على زيادة العضوية بالجمعية وزيادة معدلات الثقة من قبل المستفيدين بها كما كان الحال بجمعية رسالة، فالمتطوع أو المستفيدين أو حتى عضو الجمعية يذهب للجمعية في بادئ الأمر لاستفادة أو للتطوع أو حتى لعمل عضوية بها بناء على شهرتها على مستوى الجمهورية بالأعمال وأنشطتها والانجازات التي تمت في الوقت القليل الماضي، التي جاءت عن طريق وسائل الإعلام، واتصالها المباشر مع الجمهور، حيث ذهاب متطوعيها لأفراد المجتمع المحيط لجمع التبرعات المادية أو العينية.

٤- أشارت الدراسة إلى أن الجمعيات التي تتيح الفرصة للمتطوعين لتقديم اقتراحات واهتمام قيادات الجمعية بها والعمل على إشراكهم في تنفيذها يساعد في نمو رأس المال الاجتماعي.

أما فيما يخص العوامل التي لها تأثير سلبي على نمو رأس المال الاجتماعي فهي:

١- محدودية علاقات أعضاء بعض الجمعيات الأهلية ذات الطابع الديني بمن هم خارجها أو غير المنتمين إليها، الانتماءات الداخلية قوية داخل الجمعية جعل لها نتائج عكسية لانغلاقها على نفسها وبالتالي يقلل فرص نمو رأس المال الاجتماعي.

٢- عدم اهتمام قيادات الجمعية بإشراك شباب المستفيدين بأنشطة الجمعية بالرغم من استعدادهم لذلك.

٣- عدم اهتمام قيادات الجمعية لسماع اقتراحات المستفيدين لتحسين أداء الجمعية.

٤- عدم اهتمام الأخصائي الاجتماعي بقياس فاعلية الخدمات المقدمة من قبل الجمعية.

النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني للدراسة " ما مصادر رأس المال الاجتماعي بالجمعيات الأهلية؟"

أتضح من نتائج الدراسة تعدد وتنوع مصادر رأس المال الاجتماعي ما بين تقليدي (الأسرة – الدين–مجتمع الجيرة" وغير تقليدي (تجمعات الشباب–....) وجاءت على الترتيب التالي:

١- الشباب بما لديهم من استعداد للثقة والعمل التطوعي واستعداد للتعلم والتغير من أهم مصادر رأس المال الاجتماعي.

٢- الدين بما فيه من قواعد ومعايير تنظم التفاعلات بين أفراد المجتمع من مصادر رأس المال الاجتماعي.

٣- تمثل الجمعيات الأهلية القائمة على روابط تقليدية، أحد أهم مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر، وذلك لاعتماد المجتمع المصري على المصادر التقليدية لرأس المال الاجتماعي كالأسرة، وجماعات الجيرة، وغيرها من المصادر التي تعمد على التفاعل المباشر والعلاقات الأفقية.

النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث للدراسة:"ما دور الجمعيات الأهلية لتنمية رأس المال الاجتماعي؟"

أتضح من نتائج الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية لتنمية رأس المال الاجتماعي له ثلاث أبعاد:

١- **دور الجمعية الأهلية مع العاملين:** اتضح من نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية عينة الدراسة لا تقوم بأي أنشطة تنمي العلاقات بين العاملين أو بين العاملين والجمعية، مثل القيام بتنظيم رحلات أو صناديق زمالة لتقديم الهدايا في المناسبات التي يمر بها العاملين.

٢- **دور الجمعية الأهلية مع المستفيدين:** أشارت نتائج الدراسة أن المستفيدين عينة الدراسة غير ملمين بجميع المعلومات الخاصة بالجمعية، كذلك اتضح أن بعض الجمعيات الأهلية من عينة الدراسة تستثمر المستفيدين في مساعدة مستفيدين آخرين ونخص بالذكر جمعية صلاح الدين عندما تستخدم عمال البناء في تصليح وإعادة بناء بيوت مستفيدين آخرين بمقابل من الجمعية، فهي بذلك تغير صور الإحسان المعروفة عن الجمعيات الأهلية والتي قد تصيب بعض المستفيدين بالوصمة.

٣- **دور الجمعية الأهلية مع المتطوعين:** اتضح من نتائج الدراسة أن جمعية رسالة فقط هي التي تقوم بعمل اجتماعات دورية مع المتطوعين بحضور قيادات الجمعية تسمع خلالها اقتراحات المتطوعين ولهم الحرية في تنفيذ مقترحاتهم بدعم فني من الجمعية ومادي إن أمكن ذلك، مما أدى إلى زيادة عدد المتطوعين بشكل ملحوظ.

٤- **دور الجمعية الأهلية مع المؤسسات المجتمعية الأخرى:** اتضح من نتائج الدراسة أن جميع الجمعيات عينة الدراسة تقويم بالاتصال بالمؤسسات المجتمعية المحيطة وعمل شراكات مع بعضها البعض لتحقيق أهداف تنموية، مثلما هو الحال بجمعية العريان وجمعية صلاح الدين وجمعية رسالة.

النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع للدراسة:" ما تأثير هذا الدور على رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي؟"

اتضح من نتائج الدراسة أن لدور الجمعيات الأهلية تأثير إيجابي على زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي.

النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع للدراسة: "ما المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية لتنمية رأس المال الاجتماعي؟"

اتضح من نتائج الدراسة أن هناك بعض المعوقات ومنها ما يلي:

١- عدم توافر قاعدة معلوماتية بين الجمعيات الأهلية للتنسيق بينهم.

٢- وجود موظفين في بعض الجمعيات لا يجيدون التعامل مع المستفيدين.

Abstract

Social Capital and Increase The Effectiveness Of civil society is Sustainable

By Hala Mansour

The concept of social capital appeared with the writings of "Alexis de Tocqviell", "Lida Hanifan" and "James Coleman" and at a later stage with "Robert Putnam" and in the last two decades the World Bank and international bodies have adopted the term social capital and head Institutional money and their role in productivity, combating poverty, enhancing trust and respect within society, and the fact that their accumulation leads inevitably to creating a strategic nucleus for sustainable human development.

الهوامش

(١) محمد عابد الجابري: التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥، ص ٨١ .

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالاتها، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٧م ، ص ص١٠– ١١، رقم الوثيقة: E/ESCWA/SD/1997/4 .

(٣) نادية أبو زاهر: محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٦، السنة الثامنة٢٠١٠م ، ص ٠١

(٤) إنجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي– دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر– سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول ، القاهرة ، المركز المصري للحقوق الإقتصادي والإجتماعي ، ٢٠١٠م ، ص ١٩ .

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: مرجع سابق .

(٦) انجي محمد عبد الحميد: مرجع سابق ، ص١٦ .

(٧) عزت حجازي: رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول، يناير، ٢٠٠٦م ، ص٠٥

(٨) إنجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي، مرجع سابق، ص ١٩.

(٩) نادية أبو زهر : مرجع سابق ، ص٦ .

(١٠) عزت حجازي : مرجع سابق، ص٦.

(١١) انجي محمد عبدالحميد: مرجع سابق ، ص ص ٢٤– ٢٥ .

(12)Daniel Owen K,Lan Bannon:Social capital and Survival :Prospects for Community Driven Development in post-conflict Sierra Leone, Washington DC, World Bank, 2004, P3.

(13) World Bank :social Capital in Action Thematic Policy Studies, World Bank, 2005, P315

(١) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧، ص٢٩.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر من أجل إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٨.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب: دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة ،القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٧.

(1) Robert J Chaskin, Robert M.Gerge: Measuring Social capital: exploration in communiety _ esearch Partnership university of Chicago 2006. WWW. eul.edu.org

(١٨) جاسم الفارسي: رأس المال الاجتماعي ومكانته في تفعيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٤، مج ٣٥، العراق، سبتمبر٢٠١٣، ص٣٢.

(2) Stephen P. Borgatti : social network Measures of social capital, A Methodological Perspective, 23 April, 1999, P86

(3) Pablo Idahosa and Bob Shenton: The Layers of Social Capital, African Studies, n.65, vol.1, July 2006, p64.

(4) Science &Geography Dictionary :Oxford University Press, 2000, P222.

(٢٢) خالد كاظم أبو دوح: إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر، مجلة الديمقراطية، القاهرة ، العدد ٣٥، يوليو ٢٠٠٩، ص٢٣.

(٢٣) فوزي بوخريص: مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، مجلة إضافات، العددان ٢٣-٢٤ ،٢٠١٣ ، ص١٤٦.

(1) Nan lin : Building a Network Theory of Social Capital, Connections 22(1):28 – 51 1999) P 30

(25) Vivien Lowndes and David Wilson: social capital and local governance exploring the institutional Designevarable, political studies Association Blackwell ,publishers ,vol 149,2001, p39 .

(2) Trudy Harpham : Measuring Social Capital Within Health Surveys : Key Issues , Health polcy And Planning ; 17 (1) : 106 - 111 , Oxford University Press ,2002 , P 216

(٢٧) عزت حجازي: رأس المال الاجتماعي، كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية، بحث منشور، بالمجلة الاجتماعية القومية المجلد الثالث والأربعون العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٦، ص١٠.

(28) H. Westlund,: Social Capital in the Knowledge Economy: Theory and Empirics, New York, Journal of Socio-Economics, in Press, New York , Volume37,Issue6, December 2008,P256.

(29)Thomas F. Carroll: Social capital,Local Capacity Building, and Poverty Reduction, Social Development Papers No.3, Office of Environment and Social Development Asian Development Bank. May2001.P7.

(٣٠) سامية قدري: رأس المال الاجتماعي ومستقبل التنمية في مصر، بحث منشور، مؤتمر المجتمع المصري إلى أين "رؤية مستقبلية"، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، في الفترة من ١١-١٢يونيو٢٠٠٧ص٢٦.

(31) Francine Fournier: Social Capital Formation in Poverty Reduction: Which Role for Civil Society and the State?, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, & Social and Human Sciences Sector of UNESCO, 2002, P14.

(32) Mary Tabor Griswold and Mark W. Nichols : Social Capital And Casino Gambling In U.S.Communities, Springer, Social Indi`cators Research 2006, P 372.

(٣٣) مرسي مشري: المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه ، مداخلة في مؤتمر بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، الشلف ، ٢٠٠٨، ص٩.

(1)Clark,J.,DemocratizingDevelopment:the role of Voluntary Organization ,Earthscan, London,1991.

(٣٥) نجلاء رجب أحمد السيد: العوامل التنظيمية المؤثرة في تنمية التمويل الذات لدى الجمعيات الأهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة فرع الفيوم ،٢٠٠٥ص، ص١٦,١٧ .

(1) Hulme, David, Social Development Research and the Third sector, In: Booth, David (ed.), Rethinking social Development :Theory,Research,andPractice,Longmanscientific& Technical, New York, 1994, p.251.

(٣٧) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر " في مطلع ألفية جديدة"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٤ .

(٣٨) ناهد عز الدين: المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، العدد(ه)، مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،٢٠٠٠، ص ١١.

(3)The World Bank Group, partnerships for Development: From Vision to Action, Internet reference: http:// www. World bank . org / html/ extdr/ partnerships. Html.

(٤٠) عطية حسين أفندي: شركاء التنمية، الحكومية – القطاع الخاص– المنظمات غير الحكومية، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الرابع، يوليو ٢٠٠٠، ص ص١٠٤ – ١٠٥.

(٤١) أحمد عبد الحميد ثابت: المجتمع المدني، الصلاحيات المنهاجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، العدد الخامس، أكتوبر٢٠٠٠، ص١٢.

(٤٢) انجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق ص٣١.

(٤٣) إنجى عبد الحميد: رأس المال الاجتماعي: نحو نظرية في البناء والفعل الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٤ ص١٠١

(44) Christian Bjørnskov and Gert Tinggaard Svendsen: Measuring social capital – Is there a single underlying explanation?, Working Paper, Department of Economics, Aarhus School of Business, Aarhus C, Denmark, 01 Mar 2003, P33.

(45) Max Stephenson and Alnoor Ebrahim : Trust, Social Capital, and Organizational Effectiveness , Major paper submitted , Master of Public and International Affairs, Virginia, Qianhong Fu, 2004, P32.

(46) Kenneth Newton : Social Trust and Political Disaffection: Social Capital and Democracy, Paper prepared for the EURESCO Conference on Social Capital: Interdisciplinary Perspectives, Berlin, 15-20 September 2006,P46.

(47) Roger Patulny: Social Capital Norms, Networks and Practices, working paper, Social Policy Center, Sydney,2004, P34.

(٤٨) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني " دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمسألة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة "، إيتراك للطباعة، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٧، ص٣٩.

(49) Nora Dudwick, Michael Woolcock: Analyzing Social Capital in Context : A Guide to Using Qualitative Methods and Data , The International Bank for Reconstruction , and Development The World Bank , Washington ,2006 , p26 .

(٥٠) بلال عرابي: دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، الأردن، مجلة مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد (١٠)، ٧ سبتمبر٢٠٠٢، ص٤.

(٥١) انجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) المرجع السابق: ص ص٤٨–٤٩ .

(٥٣) خلاف خلف الشاذلي: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص١٢٤–١٢٥.

(٥٤) المرجع نفسه، ص٣١٧.

(٥٥) انجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص٧٩.

(2)Naim Kapucu: Social Capital and Civic Engagement, International Journal of Social Inquiry, Volume 4 Number 1, University of Central Florida , 2011,P24.

(3) Stephen O,Brien and Mairtin Ofath aigh: Bringing in Bourdieu,s theory of social capital : renewing learning parthner ship Approaches to social Inclusion,op. Cit,p3.

(٥٨) ميسرة محمود الكفارنه: دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين، مرجع سابق، ص ص٣١–٣٢.

(59) Stephen O,Brien and Mairtin Ofath aigh: Bringing in Bourdieu,s theory of social capital : renewing learning parthner ship Approaches to social Inclusion, op.cit,p4.

([60]) Schaefer, McDaniel, Nicoles. Concept ualizing social capital among young people: toward a new theory, children, youth and environments ,op.cit, p.157-158.

([٦١]) ميسرة محمود الكفارنه: دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين، مرجع سابق، ص٣١.

(1) المرجع السابق، ص٣١.

([٦٣]) شاكر النابلسي: دور رأس المال الاجتماعي المصري في بناء الأمة (١٩٠٠-١٩٥٠) مجلة الديمقراطية، الأهرام، المجلد٩، العدد ٣٥، يوليو ٢٠٠٩، ص٣٢.

(٦٤) عبد الرضا فرج بدراوي: العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأداء التنظيمي " دراسة ميدانية في شركة الحفر العراقية في البصرة" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق، العدد ٣٦، ٢٠١٥، ص ٧٨.

([65]) Edward L . glaeser, David Laibson Jose A. scheinkman Christine soutter: what is social capital? The determinants of trust and trust worthiness, NBER working paper series (7216), national Bureau of economic research, eambridge, July 1999, p2.

(٦٦) إبراهيم محمد أبو الحسن: إسهام برامج الحركة الكشفية في بناء رأس المال الاجتماعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر،ع٣٤، إبرايل ٢٠١٣، ص٢٨٥.

([٦٧]) انجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠٩.

([69])Joannschnedier, socialcapital and welfare Reform: organizations, congregations, and community. New York: Columbia university press, 2006, pp196-197.

(2) Jennifer E.Gress : Understanding the Role of Social Capital in the Production of Affordable Housing in Orange County , California (University of California, Press, 2007).

([٧١]) خليل عبد المقصود: رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العمرانية الجديدة ودور الخدمة الاجتماعية في زيادته، بحث منشور، بالمؤتمر العلمي الثامن عشر للخدمة الاجتماعية، ٢-٣مايو٢٠٠٧، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، ص ص١: ٣٧ .

(2) Benedicte Bull: Social capital, civil society and the welfare and democracy state in Norway (inter-American Development Bank, Washington, University of Oslo, Feb.24/2006) .

([٧٣]) إبراهيم محمد أبو الحسن: بناء رأس المال الاجتماعي لزيادة التمثيل السياسي للمرأة المصرية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السادس عشر للخدمة الاجتماعية ٤-٥ مايو ٢٠٠٥، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، ص ص ٦٣: ٨٠.

([74]) Guillermo Sunkel : Poverty in the City: Social Capital and Public Policies, Social Capital and The reduction of Poverty in Latin America, Digital Library,The Caribbean in Search of a new paradigm , 2003

(١) عادل محمد أنس: منظمات التنمية الحضرية بين تغاير أو تماثل كلاً من أهدافها الرسمية وأنشطتها الواقعية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، ١٢-٢٠٠٦/٣/١٣، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد الخامس ص ص ٢٣١٩، ٢٤٠٦ .

(١) سناء محمد حجازي: العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، ١٢-٢٠٠٦/٣/١٣، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد الخامس ص ص ٢٥٥٩، ٢٦٠٤ .

([٧٧]) أبو النجا محمد العمري: استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الخدمات بالجمعيات الأهلية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، ١٢-٢٠٠٦/٣/١٣، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد الخامس ص ص ٢٦٠٥، ٢٦٩٠.

([٧٨]) نهاد محمد كمال يحي : دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥. رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب قسم الاجتماع جامعة عين شمس ٢٠٠٠.

(٧٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص ١٣.
(٨٠) إنجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي، مرجع سابق، ص٢٢.
(٨١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: ص ص١٣– ١٤ .
(٨٢) روبرت بوتنام : مرجع سابق ، ص ص٢١٥، ٢١٩ .
(٨٣) انجي محمد عبد الحميد : مرجع سابق ، ص ص ٢٩ –٣٠ .
(٨٤) روبرت بوتنام، مرجع سابق، ص٢١١ .
(٨٥) انجي محمد: مرجع سابق، ص٣٢ .
(٨٦) المرجع نفسه، ص٧١ .
(٨٧) عزت حجازي: مرجع سابق، ص٢٢.
(٨٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، مرجع سابق ، ص٣٨.
(٨٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق، ص١٤.
(٩٠) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالفيوم ٢٠١٠.
(٩١) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار – فرع الفيوم – مركز المعلومات.
(٩٢) مديرية التضامن الاجتماعي محافظة الفيوم.
(١) مصر "تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥": القاهرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي،٢٠٠٦.

(1) Benedicte Bull : Social capital, civil society and the welfare and democracy state in Norway, , op.Cit.
(95) Guillermo Sunkel : Poverty in the City: Social Capital and Public Policies, op.Cit
(١) Jennifer E.Gress : Understanding the Role of Social Capital in the Production of Affordable Housing in Orange County , op.Cit
(97)http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTTSOCIALCAPITAL/0,,contentMDK:20185225~menuPK:418213~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:401015,00.html

المراجع

المراجع العربية

١ـــــ **أحمد عبد الحميد ثابت** : الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩٩ .
٢ـــــ **أحمد عبد الحميد ثابت:** المجتمع المدني، الصلاحيات المنهاجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، العدد الخامس، أكتوبر، ٢٠٠٠ .
٣ـــــ **أماني قنديل** : المجتمع المدني في مصر " في مطلع ألفية جديدة"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
٤ـــــ **إنجي محمد عبد الحميد:** دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي– دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر– سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول ، القاهرة، المركز المصري للحقوق الاقتصادي والإجتماعي٢٠١٠م .
٥ـــــ **إيمان أحمد الشربيني:** فاعلية النظم الخبيرة في رفع كفاءة أداء الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٣)، يونيو ٢٠٠٠.
٦ـــــ **أيمن السيد عبد الوهاب:** دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة،القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، ٢٠٠٣ .
٧ـــــ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر من أجل إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، القاهرة، ٢٠٠٣.
٨ـــــ **بلال عرابي:** دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، الأردن، مجلة مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد (١٠)، ٧ سبتمبر٢٠٠٢ .

٩ـــــ **جاسم الفارسي:** رأس المال الاجتماعي ومكانته في تفعيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٤، مج ٣٥، العراق، سبتمبر ٢٠١٣.
١٠ـــــ **خالد كاظم أبو دوح:** إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر، مجلة الديمقراطية، القاهرة ، العدد ٣٥، يوليو ٢٠٠٩.
١١ـــــ **سامية قدري:** رأس المال الاجتماعي ومستقبل التنمية في مصر، بحث منشور، مؤتمر المجتمع المصري إلى أين "رؤية مستقبلية"، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، في الفترة من١١-١٢يونيو٢٠٠٧ .
١٢ـــــ **شهيدة الباز:** المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧ .
١٣ـــــ **عزت حجازي،** رأس المال الاجتماعي: كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية، بحث منشور، بالمجلة الاجتماعية القومية المجلد الثالث والأربعون العدد الأول (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٦.
١٤ـــــ **عطية حسين أفندي:** شركاء التنمية، الحكومية – القطاع الخاص- المنظمات غير الحكومية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الرابع، يوليو، ٢٠٠٠.
١٥ـــــ **فوزي بوخريص:** مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، مجلة إضافات، العددان ٢٣-٢٤ (صيف وخريف ٢٠١٣).
١٦ـــــ **كاظم أبو دوح** : رأس المال الاجتماعي "آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية"، مرجع سابق.
١٧ـــــ **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالاتها، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٧م ، رقم الوثيقة: E/ESCWA/SD/1997/4 .
١٨ـــــ **مرسي مشري:** المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه ، مداخلة في مؤتمر بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، الشلف ، ٢٠٠٨ .
١٩ـــــ **نادية أبو زاهر:** محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٦، السنة الثامنة٢٠١٠م .
٢٠ـــــ **ناهد عز الدين** : المجتمع المدنى، موسوعة الشباب السياسية، العدد(٥)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢١ـــــ **نجلاء رجب أحمد السيد** : العوامل التنظيمية المؤثرة في تنمية التمويل الذات لدى الجمعيات الأهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة فرع الفيوم ،٢٠٠٥.
22– Max Stephenson and Alnoor Ebrahim : Trust, Social Capital, and Organizational Effectiveness , Major paper submitted , Master of Public and International Affairs, Virginia, Qianhong Fu, 2004.
23– Kenneth Newton : Social Trust and Political Disaffection: Social Capital and Democracy, Paper prepared for the EURESCO Conference on Social Capital: Interdisciplinary Perspectives, Berlin, 15-20 September 2006.
24– Francine Fournier: Social Capital Formation in Poverty Reduction: Which Role for Civil Society and the State?, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, & Social and Human Sciences Sector of UNESCO, 2002.
25– Mary Tabor Griswold and Mark W. Nichols: Social Capital And Casino Gambling In U.S.Communities, Springer, Social Indi`cators Research 2006.
26– H. Westlund,: Social Capital in the Knowledge Economy: Theory and Empirics, New York, Journal of Socio-Economics, in Press, New York, Volume37,Issue6, December 2008,P256.
27– (97)Thomas F. Carroll: Social capital, Local Capacity Building, and Poverty Reduction, Social Development Papers No.3, Office of Environment and Social Development Asian Development Bank. May2001.

) 30. Daniel Owen K, Lan Bannon: Social capital and Survival : Prospects for Community Driven Development in post-conflict Sierra Leone, Washington DC, World Bank, 2004 .
28– World Bank : social Capital in Action Thematic Policy Studies, World Bank, 2005.
29– The World Bank Group, partnerships for Development: From Vision to Action, Internet reference: http:// www. World bank. org / html/ extdr/ partnerships. Html.
30– Hulme, David, Social Development Research and the Third sector, In: Booth, David (ed.), Rethinking social Development: Theory, Research, and Practice, Longman scientific & Technical, New York, 1994.
31– Clark,J.,Democratizing Development: the role of Voluntary Organization,Earthscan,London,1991.
32– Vivien Lowndes and David Wilson: social capital and local governance exploring the institutional Designevarable, political studies Association Blackwell ,publishers ,vol 149,2001, p39 .
33– Trudy Harpham , et al : Measuring Social Capital Within Health Surveys : Key Issues , Health policy And Planning ; 17 (1) : 106- 111 , Oxford University Press ,2002 .
34– Heidi R. Salazar villalba: social capital parties and Democracy ,op.cit.
35– Nan lin : Building a Network Theory of Social Capital, Connections 22(1):28 – 51 1999) .
36– Stephen P. Borgatti : social network Measures of social capital, A Methodological Perspective, 23 April, 1999.
37– Pablo Idahosa and Bob Shenton: The Layers of Social Capital, African Studies, n.65, vol.1, July 2006 .
38– Science&GeographyDictionary:Oxford University Press , 2000 .